# الفصل الثالث عشر
# علم القراءات

إن القراءات تجليات الأحرف السبعة التي نطقت بها الأحاديث الشريفة ، وهي عبارة عن تعدد في الأداء ، ولا نقول خلاف في الأداء ، لكي نستبق تهمة التناقض ، إذ القراءة أداء شفوي سجل في الأذهان عن النبي ﷺ .

وههنا نمهد بالتعريف وندلف بعدئذ إلى مفهوم القراءات وأنواعها ونذبّ عن الكتاب الأعظم ما تلهج به ألسنة المعارضين .

**أ ـ مفهوم القراءة :**

وقد ورد في تعريف القراءات أنها : « علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة ، والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة ، فلو حفظ « التيسير » مثلاً ، ليس له أن يقرئ بما فيه ، إن لم يشافهه مَنْ شُوْفِهَ به مسلسلاً ، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة »[1] .

ثم إن علاّمة القراءات ابن الجزري رضي الله عنه وضع شروطاً للقراءة المقبولة ، لم تخرج عن تطبيق ما كان عليه القراء قبله ولم يخالفه من جاء بعده ، فهو إذن لم يقعد ولم يقنن قانوناً ، بل اكتشفه ، كما اكتشفت البحور الشعرية وحددت بما لم يخالفه ما كان عليه الشعراء .

قال ابن الجزري في الشروط الثلاثة : « كل قراءة وافقت العربية ولو

---

(١) منجد المقرئين ، ابن الجزري ، ص/ ٣ .

بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين » .

فالشروط ثلاثة متكاملة : الفصاحة ، الرسم ، السند ، ثم قال : « ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها : ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »[1] .

نفهم من هذا التعريف أن القراءة علم منوط بالنقل الثابت برواية صحيحة عن النبي ﷺ ، فهو القارئ الأول ، ويبدو لنا أن السند ألزم هذه الشروط ، خصوصاً أن القراءة قرينة المشافهة ، ثم إن القراءة المرفوضة توصم بالشذوذ أو البطلان أو الضعف تبعاً لدرجة السند من الضعف أو وهائه .

ولكن ليس يُكتفى بصحة السند لقبول القراءة ، وإن كانت تعني رواية العدل الضابط حيث الخُلُق والعقل عن مثله إلى أن تصل إلى النبي ﷺ ، بل اشترطوا أيضاً أن تكون القراءة مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين من المختصين بعلم القراءة وألا تكون معدودة عندهم من الغلط والشذوذ ولو عند واحد من الأئمة .

كما يُفهم من هذا التعريف أن هذه القراءات هي بعض من الحروف السبعة ، أي بقي منها ما وافق رسم المصحف العثماني ، ولا دليل على

---

(١) النشر ، لابن الجزري : ١/ ١٣ .

كلامهم هذا كما لا دليل للإمام الطبري في أن هذه القراءات كلها حرف واحد ، فإذا كان المخالف للرسم ضعيفاً فهو ليس من الأحرف المتواترة قطعاً ، وكم من موافقة للرسم مع ضعف السند .

إذن فالذي تركه عثمان رضي الله عنه قراءات ضعيفة وليس شيئاً من الأحرف ، لهذا لا نذهب مع الدكتور محمد الصباغ الذي نقل كلام أبي شامة وقال : « فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، استُعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة ، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لمرسوم خط المصحف ، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، وقد أباح النبي ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله تعالى : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، فصارت هذه القراءة المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رواه سلف الأمة رضوان الله عليهم من جمع الناس على هذا المصحف ، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف وتكفير بعضهم لبعض »[1] .

إن دعوى إبطال الأحرف الستة خطيرة جداً ، لأنها تخلّ في نظر الآخرين بحفظ الله لكتابه كما تعهد : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] . وتبين تطاول المخلوق على الخالق ، وتنفي عن القرآن القدسية والتوثيق ، وتجعله مجالاً للشك في كل عصر .

لذلك صرنا نقرأ في أحد الكتب أفضلية النصارى على المسلمين ، بأن : « صحابة المسيح حفظوا الإنجيل بأربعة نصوص أو بأربع شهادات ، فكانوا أوفى من أصحاب محمد الذين أتلفوا ستة نصوص ،

---

(١) المرشد الوجيز ، ص/ ١٤٠ـ ١٤٢ ، ولمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص/ ١٧٣ . وهو رأي مكي في الإبانة : ص/ ٢ـ ٣ .

واحتفظوا بنص واحد ، وإن الآية : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] تنطبق على المسيحيين أكثر من المسلمين »[١] .

ويستنبط من التعريف اشتراط المشافهة والسماع ، أي الأخذ عن الشيوخ مسلسلاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وهذا بخلاف رواية الحديث ، فالطالب في علم الحديث قد يكتفي بمجرد السماع من الشيخ ، أما القراءات فالمعوّل فيها على قراءة التلميذ على شيخه ، حتى يتبين للشيخ إتقان تلميذه وحسن أدائه .

وهذا ـ في رأينا ـ سبب صغر حلقات القراءة في المساجد اليوم ، رغم ما قيل عن المئات لقدامى القراء ، فالقراءة تحتاج إلى تفاعل الطرفين : الشيخ والتلميذ ، وكأنهما في مخبر لغوي معاصر ، فثمة قراءة وتكرار لقضايا دقيقة صوتية ، وعلم اللغة في الكتب شيء وفي المخابر اللغوية شيء آخر ، وهذا العلم على أية حال على اتصال بعلم الصوتيات اليوم ، وعلى هذا يرجح أن يكون الحاصل في القراءة أقل حجماً من الحديث الذي تجوز فيه الرواية بالمعنى .

والجدير بالذكر إمكان تطبيق منهج القراءة في التعليم الجامعي اليوم ، فلا تقتصر المحاضرة المثلى على السرد والتوصيل ، فلا بد من تأثير وتأثر وفعل وتفاعل .

ونقف في التعريف عند عبارة « ماوافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً » ، ومعناها أن تكون القراءة ثابتة في مصحف دون آخر ، مثل الآية الكريمة : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة : ١١٦] . بغير واو وهي قراءة ابن عامر ، والآية : ﴿ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ [فاطر : ٢٥] بزيادة

---

(١) مدخل إلى الحوار الإسلامي المسيحي ، ص/ ١٤٠ـ ١٤١ كما عند الدكتور فضل : ٢/ ٢١٢ـ ٢١٣ .

الباء في الاسمين كما هو موجود في المصحف الشامي ، وقراءة ابن كثير للآية : ﴿ وَجَنَّٰتٌ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ [التوبة : ٧٢] بزيادة ( من ) كما هو ثابت في المصحف المكي .

وقوله : « ولو احتمالاً » أي يكفي في القراءة أن توافق رسم المصحف ، ولو كانت هذه الموافقة غير صريحة ، مثل الآية : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٣] بحذف الألف في كل المصاحف ( ملك ) ، فقراءة حذف الألف تحتمله تحقيقاً كما كتب « مَلِك الناس » [الناس : ٢] وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما في الآية : ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، فتكون الألف محذوفة اختصاراً .

أما الموافقة الصريحة فكثيرة ، مثل الآية الكريمة : ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] فإنما كتبت في المصحف بغير نقط ، وهكذا توافق قراءة ( ننشزها ) بالراء والزاي .

وتبدو علاقة القرآن بالقراءة علاقة أصل بأداء ، ويرى بعضهم أنه ، وعلى الرغم من تداخل القرآن بالقراءات ووجود ارتباط وثيق بينهما ، فهما ليسا متداخلين تماماً ، وليست القراءة كل القرآن ، وكأن الذي يقرأ على وجه واحد ليس قراءة ، وهكذا جعلوا الاختلاف بين القرآن والقراءة حقيقة واقعة على سبيل المبالغة .

ولعل مستندهم مقولة الإمام الزركشي : « إذ هما حقيقتان متغايرتان ، فما القرآن إلا التركيب واللفظ ، وما القراءة إلا اللفظ ونطقه ، والفرق بين هذا وذاك واضح بيّن ، فالقرآن هو كل ذلك النص الموحى به إلى محمد ﷺ ، والقراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية المباح قراءة القرآن بها في بعض ألفاظه تيسيراً وتخفيفاً ، فإذا تناولنا آية من القرآن ـ وهي قرآن بعلاقة الجزئية فإن حديثنا عن القراءة ـ إن كان فيها اختلاف

ينصب على بعض اللفظ فيها نقط ، لأن القراءات في واقعها لم تتناول الآية ككل ، بل تناولت جزءاً مما تركبت منه الآية »[1] « وأما نص الآية ككل فهو القرآن »[2] .

ولذلك استطاع أن يعقب الدكتور إبراهيم الإبياري على قول الزركشي قائلاً : « وأما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر » .

فإن هذا الكلام يوهم أن القراءة ليست وحياً ، فيقال له أيضاً : إنه ليست القراءات كيفية نطق هناك مثلاً الحذف والإثبات والمترادف ، يقول الدكتور محمد سالم محيسن : « ولكني أرى أن الزركشي ـ مع جلالة قدره ـ قد جانبه الصواب في ذلك ، وأرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما ، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات »[3] .

ويوضح الدكتور فضل حسن عباس قائلاً : « إن كان الزركشي رحمه الله قصد من قوله : ( إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ) جميع القراءات الواردة ، المتواترة منها وغير المتواترة ، الموافقة لخط المصحف والمخالفة له ، فإن قوله صحيح ، وذلك أنا لا نقول بقرآنية ما لم يثبت متواتراً من القراءات ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، أما القراءات الأخرى المنقولة بأخبار الآحاد ، فهي مغايرة للقرآن ، لأنا لا نقطع بكونها قرآناً .

إما إن عنى بقوله هذا القراءات المتواترة ، فقوله فيه نظر ، وذلك أن القراءات المتواترة هي وحي منزل من عند الله تعالى ، كما أن القرآن وحي

---

(١) البرهان : ١/ ٣٩٦ .

(٢) تأريخ القرآن ، ص/ ١٤٨ .

(٣) في رحاب القرن ، د . محمد سالم محيسن ، ص/ ٢٠٩ .

منزل من عند الله تعالى ، فإن الوحي نزل بكل وجه من الأوجه المتواترة التي يُقرأ عليها القرآن الكريم ، فكما أن الوحي نزل بقراءة « ننشزها » وهي من القرآن دون شك ، فقد نزل كذلك بقراءة « ننشرها » وهي من القرآن أيضاً ، فكل قراءة من القراءات المتواترة سدت مسدّ آية ، كما أن القرآن المقروء بأي قراءة من القراءات المتواترة ، هي الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز »[1] .

إذن فالقراءات المقبولة ما ثبت في المصاحف العثمانية موافقاً الرسم والعربية مشتملاً على تواتر السند وليس يُكتفى بالصحة وحدها ، فلعلها آحادية ، هذه القراءة ينبغي ألا تدل بالتعدد على التضاد ، وهذا يلتقي بتنبيه ابن قتيبة رحمة الله إلى أن الأحرف اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد .

فمجموع القراءتين لكلمة واحدة هو قرآن علمنا انتفاءه من التناقض ، ونقرأ مثلاً الآية الكريمة : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة : ١٢٨] فهي بضم الفاء قراءة هشام وحمزة والكسائي وخلف وتعني أنه واحد من العرب حثاً على القرابة وصلة الرحم ، وبفتح الفاء أي من فضلكم وهي قراءة البقية .

وقال عز وجل : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات : ١٢] ، ووقف الإمام الطبري عند قراءة الضم والفتح وهما متواتران ، وقراءة الضم لحمزة والكسائي وخلف والبقية بالفتح .

وقال : « فإن قال قائل : وكيف يكون القارئ مصيباً بهما مع اختلاف معنييهما ؟ قيل : إنهما وإن اختلف معنياهما ، فكل واحد من معنييهما ، صحيح : قد عجب محمد ﷺ مما أعطاه الله من الفضل ، وسخر منه أهل الشرك بالله ، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله ، وسخر

---

(١) إتقان البرهان ، د . فضل : ٢/ ١٤٠ـ١٤١ .

المشركون بما قالوه ، فإن قال : أكان التنزيل بإحداهما أو بكلتيهما ؟ قيل : التنزيل بكلتيهما ، فإن قال : وكيف يكون تنزيل حرف مرتين ؟ قيل : إنه لم ينزل مرتين ، إنما أنزل مرة ، ولكنه أمره ﷺ أن يقرأ بالقراءتين كلتيهما »[1] .

وقد ادّعى جولدزيهر وجود التناقض في القراءات ، واحتجّ بالآية الكريمة : ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ ﴾ [الروم : ٢] وهي ببناء الفعل للفاعل ( يغلبون ) وللمجهول ( يُغلبون ) ، وههنا لا يجمع بين القراءتين لتناقض الخبر التاريخي ، فالقراءة الأولى مغلوبون ثم غالبون ، والثانية : غالبون ثم مغلوبون ، وهذا تناقض .

والصحيح أن القراءة الثانية ليست متواترة ، فلا يقال بقرآنيتها ، فهي خارج نطاق البحث ، ويقول الدكتور فضل حسن عباس : « مع كون القراءة من الشواذ ، فيمكن تخريجها على أن القراءة الأولى الصحيحة تتحدث عما كان بين الروم وبين الفرس ، حيث غَلَب الفرس أولاً ، ثم غَلَب الروم بعد ذلك ، أما القراءة الثانية فإنها تتحدث في جزئها الأول عن غلبة الروم للفرس ، وفي جزئها الثاني عن غلبة المسلمين للروم ، فأين التناقض إنه لا تناقض مع كون القراءة من الشواذ »[2] .

ومطلب تواتر القراءات ضروري جداً ، لا غنى عنه من تيقن القارئ من المعنى المطلوب ، فالآية « مالك يوم الدين » فيها قراءة متواترة أخرى بلفظ ( مَلِك ) ولو كانت الأخيرة آحادية لاضطرب القارئ في تيقنه من إصابة المعنى المطلوب ، وما دامت القراءتان متواترين قرأ بأي منهما راضياً .

---

(١) تفسير الطبري : ٢٩/ ٢٣ .

(٢) إتقان البرهان : ٢/ ٢٠٢ وراجع مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/ ٥٧ .

ولا يصحّ أن نعدد الكثير من القراء والقراءات وبعد هذا نشكك في تواتر القراءات السبع بأنها لا تخلو من شواذ ، مع كونها مشهورة ، هذا ما وجدته عند الشيخ مناع قطان ، بل إن الشيخ محمد أبو زهرة يحتج بكلام المرحوم الأديب الرافعي وكأنه شيخ القراء ، قال الرافعي : « لا تخلو إحدى القراءات من شواذ حتى السبع المشهورة ، فإن فيها من ذلك أشياء »[1] وهكذا العبارة عند مناع قطان من غير برهان أو تعليق أو شواهد شاذة .

**ب ـ نقض أباطيل :**

إن منشأ القراءات هو منشأ القرآن نفسه ، كل هذا وحي ، ليس في الأمر اجتهاد وقياس ، ولكن مع هذا يخطر ببال أحد المعاصرين سبب لنشوء القراءات ، يقول الدكتور عبد السلام كفافي : « هناك سبب قوي لظهور القراءات أن مصحف عثمان كتب بغير نقط ولا شكل ، وظل كذلك حتى عصر عبد الملك بن مروان ( ٨٦هـ ) حين قام الحجاج بن يوسف الثقفي بالإشراف على نقط القرآن »[2] .

وهو رأي قد يدل من الباحث على قلة اطلاع في كتاب مدرسي ، ويبدو أنه مستفاد من حاقد متجاهل ونعني جولدزيهر ، إذ قال : « وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق الهيكل أو تحته ، وعدد تلك النقاط ، بل كذلك في حال تساوي

---

(١) راجع : مباحث في علوم القرآن ، مناع قطان ، ص/ ١٧٢ ، والمعجزة الكبرى ، محمد أبو زهرة ، ص/ ٤٦ ، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، للرافعي ، ص/ ١٣٠ .

(٢) محاضرات في علوم القرآن ، كفافي ، ص/ ١٠٧ .

المقادير الصوتية ، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصيلة ما يحدده إلا اختلاف مواقع الإعراب للكلمة ، وهذا إلى اختلاف دلالتها ، وإذن فاختلاف تحلية الهيكل ـ الرسم بالنقط أو اختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً ، أو لم تتحرّ الدقة في نقطه وتحريكه »[1] .

ويشاركه آرثر جفري قائلاً : « لكل قارئ اختيار في الحروف وكذلك في الشكل »[2] .

وهذه المقولة المعوجة تفيد أن القراءة عبارة عن عمل شخصي مصدره القراء المسلمون ، وكان ناتجاً عن اضطرار ، فهو بمنظوره تصرف فردي بعيداً عن المشافهة النبوية التالية لتوجيهات الوحي ، وبعيداً عن حفظ القراءات في الصدور ، كل هذا يضرب عرض الحائط بوقائع وبراهين مؤكدة لتواتر القراءة ودلالتها القطعية .

وهذا الكلام ليس يقتصر على جولدزيهر وجفري ، فهذا بروكلمان يقول : « فتحت الكتابة التي لم تكن قد وصلت بعدُ إلى درجة الكمال مجالاً لبعض الاختلافات في القراءة ، لا سيما إذ كانت غير كاملة النقط ، ولا مشتملة على رسوم الحركات ، فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافاتها »[3] .

بل كانت المصاحف غير منقوطة ، خلافاً لقوله غير كاملة النقط ، ومثله في الرأي المستشرق نولدكه صاحب « تاريخ القرآن » الذي لقّب

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/ ٧ .

(٢) مقدمة كتاب المصاحف ، ص/ ٧ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان تر : عبد الحليم نجار : ١/ ١٣٤ .

جولدزيهر بـ « زعيمنا الكبير » ووصف كتابه المسموم بأنه أصيل وبكر .

ثم تسربت هذه الفكرة المريضة بالعدوى إلى بعض باحثينا مثل المؤرخ فيليب حتي وصابر طعيمة[1] والدكتور جواد علي والدكتور عبد المتعال الصعيدي الذي نشر مقالاً بعنوان « سبب مجهول من أسباب اختلاف القراءات » في مجلة الرسالة ١٩٤٢[2] ، فكان جولدزيهر في ظنهم أعلم من العلماء وتطبيق الأمة على مدى مئات السنوات منذ فجر البعثة النبوية .

ونظر بعض الدارسين إلى إشارة الإمام البيضاوي إلى اختلاف القراءة في الآية ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، فقال : « فإن فعل ( يكفر ) ضمير الغائب ، يمكن أن يقرأ ( نكفر ) ضمير المتكلم ، أو ( تكفر ) ضمير الغائبة ، لأن الياء والنون والتاء تتشابه خطاً في بداية الكلمة »[3] .

وعزا إلى الإمام البيضاوي وابن مجاهد حتى يظن القارئ أن هذين العلمين يقرّان بالاختلاف في القراءة للاختلاف الناتج عن عدم التنقيط ، مع أن البيضاوي فسر الإعراب بعد إقراره بالاختلاف المستند إلى أئمة القراء ، فهذا تحريف أو غلط غير مقصود ، فلا ينسب إليه علة التشابه الخطي ، وإلا قيل : إن الصحابي كان يجرب القراءة كما يهوى وهذا باطل .

---

(١) راجع الجمع الصوتي د . لبيب السعيد ، ص/ ١٦٠ حاشية ، وانظر : طريقة التحليل ، ص/ ٣١ـ ٣٢ .

(٢) راجع المفصل في تاريخ العرب ، جواد علي : ٨/ ٦١٣ ، وتاريخ العرب ، فيليب حتي : ١/ ١٧٠ ، ومقال : « سبب مجهول من أسباب اختلاف القراءات » مجلة الرسالة ، العدد/ ٤٨٨ نوفمبر ١٩٤٢ . وهذا القرآن ، صابر طعيمة ، ص/ ٧١ .

(٣) طريقة التحليل البلاغي ، ص/ ٣٢ .

قال الإمام البيضاوي : « قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالياء ، أي : والله يكفر أو الإخفاء ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عياش ويعقوب بالنون مرفوعاً ، على أنه جملة فعلية مبتدأة ، أو اسمية معطوفة على ما بعد الفاء ، أي : ونحن نكفر ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي به مجزوماً على محل الفاء وما بعده ، وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً ، والفعل للصدقات »[1] .

ولكن قبل أن نفصّل الرد على هؤلاء من مستشرقين ومستغربين ، لا بد أن نذكر آسفين السبب الوارد على لسان ابن أبي هاشم ( ٣٤٩هـ ) قال : « إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها ، أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف ، كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والتشكيل ، فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقّوه سماعاً عن الصحابة ، بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر عثمان ، الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن ، فمن ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار ، مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة »[2] .

ولعلنا نعذر ابن أبي هاشم في سوء الفهم أو نحيل على سوء النقل عنه ولا نظن أن هؤلاء الحاقدين اطلعوا على كلام ابن أبي هاشم ، ولكنهم بالطبع اطلعوا على المشهور من شواذ ابن شنبوذ الذي سنذكره بعد صفحات ، وكان هذا يرى أن ما وافق خط المصحف صحت القراءة به متى صح لغوياً بقطع النظر عن الرواية ، وكان وجوده ظاهرة مرضية عادة

---

(١) أنوار التنزيل : ١/ ١٤٠ـ ١٤١ ، والسبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، ط/ ٢ ، ص/ ١٦٤ـ ١٦٦ .

(٢) التبيان ، الشيخ طاهر الجزائري ، ص/ ١١٧ .

يتبعها هؤلاء وأمثالهم ، ولكنه استتيب ورجع عن غيه ، وهؤلاء ما يزالون يحاولون إضلال المسلمين .

ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن المعوّل عليه في القراءة هي التلقي بالمشافهة ، كما نقل الصحابة العدول الضابطون بأسانيد متينة عن النبي ﷺ ، ونقل عنهم التابعون بحفظ وإتقان ، ولم يكن المعول عليه كتابة المصحف التي لم تكن إلا في التوثيق .

وهذا ما نشهده اليوم من التلقي الشفاهي في حلقات الشيوخ القرّاء ، وقديماً وُصف الصحابة رضي الله عنهم بأنهم : « أناجيلهم في صدورهم » على وجه الخصوص من بين الأمم .

وفي هذا يقول شيخنا الفاضل الدكتور نور الدين عتر : « لم يقبل أحد القرآن ، إلا موافقاً للمتلقى عن النبي ﷺ ، كما أنكر الصحابي قراءة لم يسمعها من النبي ﷺ ، وهكذا كان من شروط القراءة التلقي بالأسانيد »[1] .

وهذا جهل من المستشرق ومن تبعه ، جهل واضح بمصطلح الحديث وشروط قبول الرواية الصحيحة ، حيث العدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والعلة ، فلا يمكن قبول قراءة يتفرد بها القارئ ، وإذا كانت صحة السند وحيثياتها مطلوبة في حديث الصادق الأمين ﷺ ، فهي مطلوبة من باب أولى في نقل كلام رب العالمين .

إن ما ذكره هؤلاء يخالف صريح التاريخ والواقع ، بل يدل على استخفاف بالقارئ ، إذ يلزم من مقولتهم أن يظل القرآن سنوات طويلة ، لا تُعرف كيفية نطقه ، حتى العصر الأموي ، حيث يأمر الحجاج بنقطه

---

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ص/ ١٥١ .

وتشكيله ، فهذا يعني أن العبادات كلها كانت معطلة .

وواقعنا الإسلامي على مر التاريخ يتصف بإجماع الأمة على أن الإنسان لم يبدل من القرآن أي تبديل في أدائه ، وماذا تساوي هذه الأقاويل والتخرصات بإزاء حجة الإجماع وميزان العقل ، قال أبو حيان التوحيدي( ٤٠٠هـ ) : « والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها »[١] وهي لا تجتمع على ضلالة كما علمها الهدي النبوي .

ولو صح أن الاعتماد كان على رسم المصحف وحده في أداء القرآن ، لما كان ثمة جدوى من الرحلة في مشارق الأرض ومغاربها مع ما نعرف من صعوبة السفر حينذاك ، لأجل السماع من الشيخ ومشافهته ، وهي رحلات مباركة سجّلها التاريخ ، وكانت هناك إجازات في القراءة وأخبار وتراجم للقراء ، وهذه سُنَّة مستمرة في أيامنا هذه والحمد لله .

لم يكن ثمة تصرف فردي كما يسمح الخط ، ولو كان هذا لفاضت القراءات عن السبع أو العشر على حد قول الدكتور نور الدين عتر ، ويمكن نقد هذه المقولة بالتطبيق وهو أكبر برهان على الكذب ، إذ اعترف هذا الزعيم « جولدزيهر » بقراءات سمح بها الخط ، لكنها تعدّ عند العلماء قراءات منكرة ، فالأمر توقيف قائم على المتلقي ، لا توفيق في تجربة النقط والتشكيل .

قال عز وجل : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٤٨] ، فالكلمة الأخيرة كانت تكتب على الشكل الآتي ( تستكبرون ) ومع هذا أنكر العلماء قراءة يحتملها الرسم وهي « تستكثرون »[٢] .

---

(١) البصائر والذخائر ، للتوحيدي : ١/ ٥١٥ .

(٢) هذان الشاهدان تعليق من الدكتور عبد الحليم النجار على جولدزيهر ، ص/ ٩ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة : ١١٤] ، والكلمة الأخيرة كانت تكتب ( إياه ) ، ومع هذا أنكروا قراءة حماد التي تحتمل الرسم وهي ( أباه ) ، ولو كان الخط عمدة القراءة لقُبل هذا المرفوض ، بل العمدة صحة القراءة ، كما أن نقلاً شخصياً فردياً دالاً على اجتهاد لا يمكن أن يؤثر في تحويل قبيلة أو بلد عن القراءة الصحيحة ، كما لا يؤثر رسم المصحف في هذا التحويل .

ونذكر شواهد أخرى تدل على بطلان هذا الزعم ، منها الآية الكريمة : ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [الأنعام : ٩١] . قرأ أبو عمرو وابن كثير « يجعلونه » و« يبدونها » و« يخفون » بالغيبة وقرأ سائر القراء على الخطاب[1] .

هكذا بحسب ما ورد فاحتمله الرسم ، بعد أن تلقّاه الناس بالسماع والمشافهة ولكن « القراء يتفقون في بعض مواضع القرآن على ياء أو تاء ، ثم يتفقون في مواضع أخرى مماثلة على أحد هذين الحرفين » فالقراءة غير مستنبطة من النقط والتشكيل .

ونقرأ قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾ [المائدة : ١٨] ، فرسم كلمة أبناء في المصحف على الشكل التالي ( ابنؤا ) فإن هذا الخط الذي يحتج به هؤلاء بعد النقط والتشكيل لا يطابق القراءة المسموعة وهي كلمة أبناء .

بل ثمة قراءات محتملة كثيرة ، ولكن لا يقرأ بها ، مع أن رسم المصحف يوافقها ، وأن اللغة العربية تجيزها ، فلم تفقد من شروط

---

(١) غرائب القرآن ، الحسن النيسابوري : ٧/ ١٥٥ وراجع مصحف القراءات العشر فهد الخاروف ، ص/ ١٣٩ .

القراءة المقبولة إلا السند وهو الأقوى في الشروط ، وقد ذكر الأستاذ عبد الفتاح شلبي إسماعيل عدداً طيباً من هذه الشواهد[1] .

فالمعروف لغوياً أن الفعل خطِف مضارعه يخطَف ويقال أيضاً : خطَف يخطِف ، ولم يقرأ القراء مع جواز الأمر إلا يخطف وخطِف كما في قوله عز وجل : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، وقوله : ﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [الحج : ٣١] ، وقال أبو علي الفارسي ( ٣٧٧هـ ) « ولا نعلم أحداً قرأ الأخرى »[2] .

وقد أجمع القراء الأربعة عشر على ضم الميم في كلمة « مُكث » من قوله عز وجل : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] ، مع أن اللغة العربية تجيز مَكث بالفتح ومُكث بالضم ومِكث بالكسر[3] ، وهي في رسم المصحف ( مكث ) لا شكل ولا نقط .

والمعروف كما في كل الروايات أن تجريد المصاحف العثمانية من الشكل والنقط فسح المجال لاستيعاب الأحرف السبعة وتجليها في القراءات المروية عن النبي ﷺ ، لا أن التجريد هو الذي أنشأ هذه القراءات على عكس القضية[4] كما عند جولدزيهر وزبانيته ، وهذا يعني عند النظر الموضوعي أن الرسم ليس سبباً لظهور القراءات ، ويعني أن ثمة كتابة عربية قبل نسخ عثمان رضي الله عنه ، كانت منقوطة مشكولة وسنوضح هذا .

---

(١) رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات ، ص/ ٣٣ـ ٤٢ .

(٢) الحجة في القراءات ، ص/ ٢٤٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : ٦/ ٨٨ .

(٤) راجع دراسات قرآنية ، د . زرزور ص/ ٢٠٣ ، وعلوم القرآن ، د . عتر ، ص/ ١٥٣ .

ج ـ القراءات والنحاة :

نزل القرآن باللسان العربي المبين ، وكان مدرسة الدارسين في الفصاحة ، أخذوا عنه ، وجعلوه معياراً لغوياً كان الأثر الأول في بقاء اللغة العربية على مر الأيام ، فالقرآن حجة لغوية يقاس عليها ولا يقاس هو على غيره ، ولا يختلف هذا إن قصدنا القرآن أو القراءة ، فالقراءات المتواترة وحي ، والوحي لا يأتيه الباطل ، فلا يصح تخطئة صيغة لغوية قرآنية ما دامت متواترة الرواية ، كذا وصلت من النبي عليه الصلاة والسلام .

وقد ذكرنا أن قبول القراءة يعتمد على تكامل الشروط الثلاثة : السند ، اللغة ، الرسم ، وخلف هذه الشروط ، أن تنال القراءة ثقة الأئمة وتكون مشهورة عندهم ، فما وافق اللغة العربية والرسم ولم ينقل بإسناد صحيح كإسناد المحدثين الثقاة كان مردوداً .

إن القراءات توقيفية لا تستند على عقل محض مستمد من قواعد اللغة وحدها ، فليس ثمة قراءة قياسية بالقياس المطلق المنفرد ، ولهذا تراهم استنكروا موقف الزمخشري وجماعة مثله ظنوا أن القراءات اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء .

وننظر في سير القراء فلا نجد بينهم عربياً إلا اثنين هما ابن عامر وأبو عمرو ، أما الآخرون فمن أصل فارسي ، فلا مجال إذن لتحكيم الفصاحة ، بل صحة السند هي المعتبر ، ولكن مع هذا نجد بعض النحويين كباراً وصغاراً أو نُحَيويين ، يرفضون قراءات متواترة بحجة مخالفتها للغة ، ويتمسكون بقراءات شاذة لسد باب نحوي !

وقد بينا في بحثنا ( الصورة الفنية في الحديث النبوي ) ، كيف يتهافت

بعض النحويين على شواهد شاردة شعريةً على لسان بدوي مجهول وبمعنى سخيف ولا يستشهدون بالحديث النبوي الذي جاء عن طريق الحفّاظ الأشراف ، وما صنعوا أحياناً بإزاء النص القرآني يثير عجبنا كما أثار عجب الإمام الرازي .

يقول : « كثيراً ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود هذا البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها ، فَلأنْ يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى »[1] .

والذي تمسك به المستشرقون هو هذه الأخطاء من صغار النحويين الذين سمّاهم جولدزيهر « أحراراً » يقول عنهم السيوطي : « وقد قال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها ، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطّؤوا من قال به »[2] .

فالذي يفهم من الإمام السيوطي أن هؤلاء في الأساس أصحاب مشارب فلسفية قد يطعن في عقيدتهم وليس ثمة حرية ولا نحو خالص أو إخلاص تام للعربية ، وما دام قد أثبت أن أهل الحق أنكروا هذا النهج المعوج فقد رضي النابشون على الأنقاض أن يكونوا من أهل الباطل .

ومما لم يطابق الواقع النحوي أن السيوطي عبّر عن أخذ النحاة بكل

---

(١) مفاتيح الغيب : ٣/ ١٩٣ عند النساء/ ١ وانظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري : ٨/ ٣٧ .

(٢) الإتقان للسيوطي : ١/ ٧٠ .

القراءات ، وهذا ما لم يحدث ، قال : « كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً »[1] .

ويبدو أنه يجلّي الواجب ويقعّد القاعدة التي خالفها بعض النحاة ، قال بعد ذلك : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونها إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية » .

ويؤكد الدكتور موسى العبيدان سبب التعصب المدرسي ، يقول : « فكان لهذا الاختلاف صداه في التوجيه الإعرابي ، فالمتتلمذ على أي مدرسة من المدارس عندما يأتي لإعراب آية قرآنية فلا بد أن يطبق قواعد المدرسة التي يتبعها ، وينحو بالهجوم على آراء مخالفيه ، فربما خطأهم أو نال منهم »[2] .

لذلك لا بد من الأخذ باعتبار المدرسة ، فبعض القراءات استُبعدت لكونها مخالفة للمدرسة التي ينتمي لها النحوي لا لأنها لحن يخالف العربية عموماً .

وثمة سبب آخر وجيه هو الاعتزال الذي يقول به كثير من روّاد النحو العربي ، يقول الدكتور موسى : « مما يؤكد أن الحرية الفكرية كانت من الأسباب التي جعلت الأقدمين يقدمون على رد القراءة الصحيحة هو أن معظم النحاة الأقدمين كانوا من المعتزلة أو من أهل الكلام الذين مرنوا على الجدل »[3] . ويمكن أن يقال هنا برقة الدين فالرفض مرفوض

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ، ص/ ٤٨ .

(٢) في نحو القرآن والقراءات ، د . موسى العبيدان ، ص/ ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ص/ ١١٨

ما دام السند قوياً ، وإجماع الأمة حقيقياً .

ولعل من الأسباب القوية عدم الإحاطة التامة بالعربية ولهجاتها وطبيعة البحث النحوي حينذاك « فالقياس النحوي لم يبدأ مما كان ينبغي أن يبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلورة خصائصها ، وإنما بدأ بنقل الحكم من ظاهرة إلى أخرى بتطبيق القواعد الشكلية للإلحاق ، فقفز إلى النتائج دون أن يلم بالمؤثرات الموضوعية التي أسلمت إليها ، وتظهر شكلية القياس النحوي في المقيس عليه ، ففي القياس النحوي ليس من شرط المقيس عليه ( الأصل ) الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له »[1] .

وقد تنزّه القياس في أصول الفقه عن هذا الخطل ، إذ لا يقاس على النادر في أصول الفقه ، كما يمكن أن نقول : تتضافر أسباب متعددة حيث رقة الدين من خلال الاعتزال ، وعدم الإلمام بكل مقول عربي في أطراف الجزيرة ، والتعصب لمدرسة الكوفة أو البصرة ، وخطأ القياس بشكليته الصورية من جراء المنهج المنطقي .

وقد أنكر بعض أهل النحو إسكان كلمة « بارئكم » من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] رفضها سيبويه ، لكن الداني أقرها ودافع عنها ، ومثله إسكان الراء من « يأمركم » في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ [البقرة : ٦٧] وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء .

ويقول الداني في كتابه « جامع البيان » : « والإسكان أصح في النقل

---

(١) في نحو القرآن والقراءات ، ص/١٢٤ ، وتقويم الفكر النحوي ، د . علي أبو المكارم ، ص/١١٥ ، وراجع الخصائص لابن جني : ١/١١٥ .

وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وآخذ به ، وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[1] .

وليس يفهم منه تعطيل العقل مع النقل ، ولكن العقل يقول بإحاطة القرآن بلغات شتى فيها الإسكان وغيره ، إنها إحاطة خالق بمخلوق ، وليس يفهم من كلامه ( سنة ) بحسب المفهوم الفقهي ، لأن اتباع القراءة فرض لا سنة .

ويبدو لنا أن في سكون الهمزة من « بارئكم » ما يؤمئ إلى لحظة العدم قبل الخلق ، وفي سكون الراء من « يأمركم » زيادة تغليظ وشدة ، لأن نطق الراء مضمومة هنا أخف من السكون ، وهو مجرد لطيفة خطرت واستكناه للتعبير يؤيد الإعجاز اللغوي .

ومن القراءات السبعية التي ضعَّف الأخذ بها سيبويه أو رفضها ، ما جاء من قراءة ابن عامر بنصب النون في ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٤٠] وقال سيبويه : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر وهو ضعيف في الكلام » .

مع أن النصب أو الضم لا يغير من إيقاع البحر الشعري إلا إذا كانت الكلمة قافية ، ولكن من الكلام المخجل أن توصف القراءة المتواترة بالرداءة ، إذ قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ ﴾ [الجاثية : ٢١] ولعل سيبويه يقوي فحسب قراءة الضم عند سائر القراء .

---

(١) منجد المقرئين ، ص/ ٦٥ ، واللآلئ الحسان ، ص/ ١٠٧ .

قال : « واعلم ما كان في النكرة رفعاً غير صفة ، فإنه رفع في المعرفة ، من ذلك قوله عز وجل : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ ﴾ ومما أجرى هذا على الأول النصب فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة . . وهي لغة رديئة »[1] .

ولم يستمر التضعيف والإنكار كثيراً فقد كان العكبري ٦١٦هـ صاحب إعراب القرآن آخرهم . فقد وقفوا مدافعين عن القراءات التي ضعفها المتقدمون .

وكان العكبري متابعاً الزجاج قد ضعف قراءة أبي عمرو وحمزة ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران : ٧٥] بإسكان الهاء فقال : « وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف ، وحق هاء الضمير الحركة ، وإنما سكن هاء السكت »[2] .

وفضّل الأخفش الأوسط ( ٢١٥هـ ) تخفيف الهمزة على تحقيقها الذي ورد في قراءة ابن عامر الذي قرأ بتحقيق الهمزتين في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] قال : « قرأها قوم مهموزتين جميعاً وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذاً »[3] ، وهكذا يشذّ المتواتر في نظر هذا النحوي .

كذلك رفض بعضهم الفصل بين المضافين في الآية الكريمة : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وهي قراءة ابن عامر ، كان قد أنكر هذه القراءة الإمام الطبري كما في تفسيره رحمه الله وغفر له .

قال الزمخشري : « والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٢٣ ، ١/ ٢٢٣ ، والنشر : ٢/ ٢٢٠ ، ٢/ ٣٧٢ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن : ١/ ١٤٠ ، وفي نحو القرآن والقراءات ، ص/ ١١٣ .

(٣) حجة القراءات ، أبو زرعة زنجلة ، ص/ ٨٦ ، ومعاني القرآن ، للأخفش : ١/ ٤٢ .

مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد وشركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب »[1] .

هكذا إذن حتى جاء بوق الكفر جولدزيهر ، ليقول بعدما قرأ عن وهم ابن عامر عند الزمخشري : « ولكن هذا التشتيت في التركيب لم يوافق الذوق النحوي عند الزمخشري »[2] .

وكأن هذا الدعي فهم أن النحويين محيطون بكل اللغات ولهجاتها ، وأن القارئ ضعيف مع أن القراء كانوا أفصح من النحاة ، وهذا يشهد به النحاة من المفسرين ، وأن هذه القراءة موجهة نحوياً عند العلماء خلافاً لما يرى الزمخشري ، وتوجيهها لا يعني قياس القرآن على العربية ، ولكنها حقائق تبين .

وهذا ما صنعه الدمياطي ( ٧٠٥هـ ) في كتابه الميمون « إتحاف فضلاء البشر » ، فقد رفع « قتلُ » على أنه نائب فاعل للفعل « زُيّن » ونصب « أولادهم » على أنه مفعول به للمصدر ، وجر « شركائهم » على إضافة المصدر إليه ، فاعلاً[3] ، ويبدو لنا أن الصيغة الغريبة توائم غرابة الموقف في قتل الأولاد وهم من أغلى الأقارب .

ومما وجه الدمياطي أيضاً قراءة حمزة للآية : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] ، فقد كسرت الميم في « الأرحام » بالعطف على

---

(١) الكشاف : ٣/ ٦٦ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/ ٢٨ .

(٣) راجع إتحاف فضلاء البشر ، ص/ ١٨٥ وما بعدها .

الضمير في « به » ، وهذا مذهب الكوفيين[1] ، وهو إذن لغة عربية .

وكان الزجاجي من النحاة البصريين قد أخذ بتضعيف قراءة خفض الميم هذه ، فحكى كلامه الإمام أبو نصر الشيرازي في تفسيره للآية ، ثم قال : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي أخذ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ ، فمن رد ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به »[2] .

ونقل عن الإمام ابن تيمية حول قراءة ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [طه : ٦٣] وهي قراءة سبعية متواترة .

قال ابن تيمية : « وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ « إن هذان » لحن ، وأن عثمان قال : إن في المصحف لحناً ، وستقيمه العرب بألسنتها »[3] .

وقد جهد النحويون في توجيه هذه القراءة مثل الآراء المتعددة عند ابن هشام الأنصاري ( ٧٦١ هـ ) الذي انتهى إلى أن هذه القراءة أقيس ، إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف « ساحران » ، فتضعيف هذه القراءة حكر لغوي وتعصب ، فإلزام المثنى بالألف في جميع حالاته لغة لبني كنانة وبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد ومراد ، وقد أفاض العلماء[4] في نقض زعم اللحن ، وذكروا شواهد شعرية ، فاستبان الوجه الصحيح لهذه القراءة في اللغة العربية .

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ، ص/ ٢١٧ وراجع تفسير المنار : ٤/ ٣٣٣ .

(٢) منجد المقرئين ، ص/ ٦٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص/ ١٥٠ وراجع مفاتيح الغيب : ٦/ ٦٩ ومغني اللبيب ، ص/ ٣٣ـ ٣٠٣ـ ٦٤٧ـ ٧٧٧ـ ٧٩٣ .

(٤) راجع مثلاً : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١١/ ٢١٦ ، وروح المعاني للآلوسي : ١٦/ ٢٢٢ ، ومقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٠٩ وما بعدها ، ومدخل لدراسة القرآن ، د . محمد أبو شهبة ، ص/ ٣٨١ .

وقال عز وجل : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . وقد ورد عن المبرد ( ٢٨٦هـ ) : لو كنتُ ممن يقرأ القرآن لقرأت « ولكن البرّ » بفتح الباء .

وهذا ما جعل جولدزيهر يسمي وقاحة التطاول على النص القرآني شجاعة ، يقول : « وفي هذه الجمل ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ عدم انسجام بلا ريب ، يمكن إخضاعه حقاً بواسطة الذكاء العقلي لغير مطالب التركيب النحوي ، ولكنه في ذوق المبرد بعيد أن يرد في كلام الله ، وقد وجد اللغوي المشهور أيضاً الشجاعة التي جعلته يقول . . »[1] .

وقد قصد المبرد هذه الملحوظة أيضاً في آية أخرى من البقرة/ ١٨٥ ، ولكن جولدزيهر لا يقرأ رد ابن المنيّر ( ٦٨٣ هـ ) على الزمخشري ، والذي يبدو لنا أن المصدر أبلغ من الصفة المشبهة ، لأن الأخيرة حال واحدة ، والمصدر شمولية وكلية .

ويقف جولدزيهر عند الآية الكريمة : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [الحجرات : ٩] ، ويذكر مطابقة القراءة لقواعد النحو عند ابن أبي عبلة الذي قرأ بالتثنية المؤنثة ( اقتتلتا ) وقراءة عبيد بن عمير ( اقتتلا ) بتثنية المذكر[2] .

وهكذا يأخذ هذه المرة بقراءة شاذة منكرة باطلة عند صغيرين من النحاة ، ولا ينقل تسويغ الزمخشري للعدول عن القياس ( اقتتلتا ) قال : « هو مما حمل على المعنى دون اللفظ ، لأن الطائفتين في معنى القوم والناس » .

---

(١) مذاهب التفسير ، ص/ ٢٧ ، وراجع الكشاف : ١/ ٢٤٣ .

(٢) مذاهب التفسير ، ص/ ٢٦ ، والكشاف : ٣/ ٣٦٧ .

والواو في هذا الفعل تصور لنا بلفظها ومدّها وشكل الشفاه معها تصور مشهد التجمع واختلاط المقاتلين من الطرفين حتى أصبحوا مجموعة واحدة ، يقول الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله : « ولم يقل : وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلتا بضمير التثنية والتأنيث ، تصويراً لقتالهم بأقبح صورة ، فإن ( اقتتلتا ) تدل على أنهم فريقان تقاتلا ، ولكن ( اقتتلوا ) يدل على الجمع ، وما أقبح الجمع إذا كان السبب الجامع لهم هو القتال ، وكأنهم فريق واحد اجتمعوا ليقتل بعضهم بعضاً »[1] .

ولا بد أن نذكر صورة مشرقة لإذعان اللغوي للقراءة مع مخالفتها لمذهبه النحوي ، من هذا الآية الكريمة : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص : ٨٢] . فأصل التركيب ( ويلك إنه ) ثم حذفت اللام للتخفيف ، فـ ( ويلك ) كلمة و( إنه ) كلمة أخرى ، ومذهب الكسائي وهو أحد القراء من النحويين الكوفيين يتطلب وقوفه عند ( ويكَ ) ولكنه قرأ بحسب مذهب البصريين إذ وقف على الياء ، إذعاناً لأمر القراءة الصحيحة ، مع وجود قراءة توافق مذهبه .

قال الزركشي : « وأما الوقوف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً ، وإن خالف مذهبهم في النحو »[2] .

ولا يُفهم من الشواهد التي ذكرناها إطباق مجموعة كبيرة من النحاة على مخالفة القراءة ، والتعصب للقياس ، إن هي إلا ملحوظات ضئيلة لبعض النحاة ، أما أغلبهم فكانوا يقرون بوجوب اتباع القراءة .

---

(١) حول تفسير سورة الحجرات ، ص/ ١١٨ .

(٢) البرهان للزركشي : ٤/ ٤٤٤ .

قال سيبويه في الآية الكريمة : و﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] : « وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف ، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه »[١] فـ( ما ) عملت عمل ليس في هذه الآية وهي تعمل عمل إن في لغة تميم .

بقي أن نذكّر بأن ما أورده ابن الخطيب من أحاديث كانت سنداً لصغار النحاة والمستشرقين ، إن هي إلا روايات تالفة فيها انقطاع واضطراب ، فقد روى غفر الله له أن عثمان رضي الله عنه لما فرغ من كتابة المصاحف قال : « قد أحسنتم وأجملتم ، أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها »[٢] ، والكلام متناقض ، ففيه مدح وقدح ، وتوقيف وتوفيق .

وبعد فالقراءات المتواترة نص قرآني حرص الصحابة الكرام على نقله بجزئياته الدقيقة على أكمل وجه رضي الله عنهم ، وتلقاه التابعون بأسانيد متينة ، مما جعل النحاة الأصلاء الاحتكام إلى لغة الوحي هو المعيار ، وليس تحكيم الوحي باللغة ، وكان القراء تلامذة متقنين للتابعين وأتباعهم ، نقلوا اللفظ بدقة فائقة ولم ينتظروا من نحوي توجيه القراءة إن استغربها بعضهم .

وكان قراء القراءات السبع أو العشر أكثر اطلاعاً على اللغات ولهجاتها من النحويين ، لأن الأخيرين اعتمدوا معايير نظرية تستمد من بعض اللغات ، ثم تعصب بعضهم لهذه المعايير ، فحاول إنكار بعض القراءات ، إن لغوية القارئ التطبيقية والشمولية أمر يشهد به التاريخ ، مع ما نعرف من وجود قراء لغويين مثل الكسائي والداني وأبي عمرو بن العلاء .

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٠ .

(٢) الفرقان ابن الخطيب ص/ ٤١ ، والمصاحف ، أبو بكر السجستاني ، ص/ ١٢ ، وراجع المصاحف لابن أبي داود ، ص/ ٤٥ ، وروح المعاني للآلوسي : ٦/ ٥ .

وكان أبو حيان الأندلسي المفسر النحوي مدافعاً عن القراءات المتواترة والشاذة متبعاً خطى ابن مالك ( ٦٧٢هـ ) إذ ورد عن خارجة بن نافع وابن عامر قوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ [الحجر : ٢٠] بهمز معائش ، فقال المازني ( ٢٤٩هـ ) : « أصل أخذه عن نافع ولم يكن يدري ما العربية » ، فقال أبو حيان : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ، وقال الفراء : ربما همزت العرب هذا وشبهه . . وأما قوله : إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية ، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل القراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك »[1] .

ثم يبدو لنا أن تحكيم اللغة في القرآن أمر لا تقبله العقيدة ، فلا شك أنه لم يكن يوجد كل هذه الصيغ في بداية خلق العربية على لسان هذه الأمة ، فالله عز وجل خالق وهو يخلق صيغاً لغوية كما خلق لغات وأمماً .

فماذا يكون في الأمر إذا خلق تعالى « إن هذان » . فهو خلق قوانين للأرض وعالم الشهود ، وسيخلق قوانين تناسب اليوم الآخر ، نقول هذا مع أن ما استغرب من قراءة كان دالاً على جهالة المعترض الذي لم يطلع على كل اللغات ، فهذا وجه من وجوه الإعجاز القرآني .

### د ـ القراءات بحسب الأسانيد :

#### ١ ـ القراءة المتواترة :

وهي غالب القراءات ، نقلها جمع عن مثلهم ، بحيث لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، وتواتر القراءة أقوى من تواتر الحديث النبوي ،

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٢٧١ـ ٢٧٢ .

لأن تواتر القراءة لفظي لا معنوي وتواتر الحديث لفظي ومعنوي ، ولأن الجموع في القراءة أكبر مما كانت عليه في نقل الحديث .

وقد اختلف العلماء في عدّ القراءات المتواترة بين سبع وعشر ، وإن كانت السبع أولى بصفة التواتر ، ولا خلاف على تواتر القراءات السبع ، أما الثلاث الأخرى المكملة ، فقيل فيها بالتواتر كما يعزى إلى الإمام تقي الدين السبكي ( ـ ٧٦٣هـ ) .

يقول الإمام السبكي : « القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي ، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ، متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل » .

وقيل فيها بالصحة فقط كما يعزى إلى الإمام الجلال المحلي ( ـ ٨٦٤هـ ) . وقيل فيها بالشذوذ ، ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعدون كل ما وراء القراءات السبع شاذاً[1] . ولكن السيوطي يرى أن التواتر يصل إلى القراءات العشر .

**٢ ـ القراءة المشهورة :**

وهي ما صحّ سندها ، واستوفت شروط القراءة الصحيحة من سند ولغة ورسم ، واشتهرت من غير تواتر عند القرّاء ، فلم يعدّوها من الغلط والشذوذ ، وهذه تصحّ القراءة بها ، ولا يجوز ردها ولا يحل إنكارها .

---

(١) مناهل العرفان : ١/٤٣٣ ، والإتقان : ١/٢٦٦ ، وراجع النشر لابن الجزري : ١/٤٤ـ٤٦ .

٣ ـ القراءة الآحادية :

وهي ما صح سندها ، وخالفت الرسم أو العربية أو لم تشتهر الاشتهار المذكور ، وهذه لا تجوز القراءة بها ، ونرى ألا تعد نطقاً للقرآن ، ما دام لا تجوز القراءة بها في كل حال وجعل الدكتور نعيم اليافي منها[١] الآية : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة : ١٢٨] بلفظ أنفسكم بفتح الفاء وهي متواترة فيما نعلم .

والحق أنه لا يؤخذ بها دون غيرها ولا يمكن إنكارها ، فالأحوط كما يرى الإمام الشهاب الخفاجي[٢] ( ـ ١٠٦٩هـ ) في حاشيته على تفسير البيضاوي القول بأنهاإذا صحت فهي قراءة خاصة بالرسول ﷺ ولم يثبت تواترها . أي لم تثبت قرآنيتها ، وليس من المقنع أن تكون قراءة نبوية خاصة خارج نطاق التبليغ .

قال الإمام ابن الجزري : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »[٣] .

وبما أن القرآن الكريم قد نقل بالتواتر ، فإن قراءاته ينبغي أن تكون

---

(١) محاضرات في علوم القرآن ص/ ٤٥ .

(٢) حاشية الشهاب : ٦/ ٣٣٧ .

(٣) النشر لابن الجزري : ١/ ٢٥ ، وانظر منجد المقرئين ، ص/ ١٥ـ ٢٠ .

متواترة ، فليست القراءات إلا قرآناً ، وعلينا ألا نبالغ في إبراز القراءة الآحادية ، وليس ثمة برهان على أنها قراءة خاصة بالنبي عليه الصلاة والسلام وحده كما يذهب الإمام البيضاوي ، وليس هناك قرآن أو قراءة تنزل للنبي عليه الصلاة والسلام وحده .

ونقول مع الدكتور موسى العبيدان : « ولو سلمنا بقول ما نقل من القراءات من طريق الآحاد المستفيضة ، يكون القرآن بناءً على ذلك بعضه منقول بالتواتر ، وبعضه منقول عن طريق الآحاد ، وهذا يفضي إلى القول بأن بعض القرآن أقوى من بعض ، والمعروف أن القرآن في القوة سواء »[1] .

**٤ ـ القراءة الشاذة :**

وهي القراءة التي لم يصح سندها ، ولو وافقت رسم المصحف والعربية ، مثل « مَلَك يوم الدين » بالفعل الماضي ونصب اليوم على المفعولية ، وسنعود إلى ذكر شواهد أخرى لدى بسط رأي العلماء في حكمها .

**٥ ـ القراءة الموضوعة :**

وهي القراءة المختلقة المكذوبة مما تشبّث به المستشرقون ضاربين عرض الحائط بالمنهجية العلمية التي يدّعونها .

منها قراءة « تستأذنوا » بدلاً من « تستأنسوا » في قوله عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَآ ﴾ [النور : ٢٧] . ونسبوا إلى ابن عباس رضي الله عنهما قولاً : « إن الكاتب أخطأ إنما هو تستأذنوا » كما نقل الإمام الطبري سامحه الله .

---

(١) اختلاف الإعراب في القراءات السبع ، د . موسى العبيدان ، ص/ ٤ .

ولعله أثبتها في تفسيره لاعتقاده بصحة القراءة بمرادف .

وهذا القول مدسوس على ابن عباس بفعل الملاحدة والزنادقة ، قال أبو حيان الأندلسي : « من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك فهو طاعن في الإسلام ، ملحد في الدين ، وابن عباس بريء من ذلك القول »[1] .

وهذه الرواية مخالفة لرسم المصحف وإجماع القراء الثقات ، وسندها يشتمل على تدليس ووهم ، لأن كذلك من القراءات الباطلة ما يناسب الرسم مثل ننجيك بدلاً من « ننجيك » من قوله عز وجل ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس : ٩٢] بالاستئذان ، ابن عباس رضي الله عنهما كان يفسرها .

ويقول الدكتور أبو شهبة رحمه الله : « فالقراءة المتواترة « تستأنسوا » متمكنة في باب الإعجاز من القراءة المزعومة « تستأذنوا » ، فالاستئذان ينصرف إلى الاستئذان بالقول ، وأما الاستئناف فيشمل القول وغيره من الأفعال التي تُؤذن بالقدوم كالتسبيح والتحميد والتنحنح وما شابه ذلك ، هذا إلى ما تشير إليه القراءة المتواترة من أن يكون الاستئذان يقصد به الأنس وإزالة الوحشة وعدم إيلام المستأذن عليه ، ولا هكذا لفظ « تستأنسوا » فقد يكون الاستئذان مصحوباً بالخشونة أو الإيحاش أو الإيلام ، إلى غير ذلك من الأسرار والمعاني النبيلة التي تظهر لمن ينعم النظر في القرآن »[2] .

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ١٨٠ ، وانظر الإنكار في الكشاف : ٣/ ١٥٠ ، وتفسير ابن كثير : ٢/ ١١٤ ، ومعالم التنزيل للبغوي : ٦/ ٩١ ، وروح المعاني : ١٨/ ١٣٣ ، والجامع للقرطبي : ١٣/ ٢١٤ .

(٢) مدخل إلى دراسة القرآن ، د . محمد أبو شهبة ، ص/ ٣٦٦ .

٥ ـ القراءة المدرجة :

وهي ما زيد من الكلام على وجه التفسير ، منها ما زيد على الآية الكريمة : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] فزيد « وهي صلاة العصر »[١] والزيادة بيان غير لائق على كل حال ، وليس من المعقول أن تعتقد حفصة رضي الله عنها بقرآنيتها كما ينقل ، حتى يقول لها أبوها عمر رضي الله عنه : « فوالله لا ندخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا إقامة بينة » فهي مجرد تفسير ، الإدراج في الحديث النبوي .

ومثله ما جاء بإزاء الآية الكريمة : ﴿ وَلَهُۥ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾ [النساء : ١٢] فكتب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ( من أم ) لبيان الحكم ، والآية : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] زيدت كلمة ( مؤمنة ) في كفارة اليمين لبيان عدم قبول الرقبة الكافرة مع أن هذه الزيادة مثبتة في آيات أخرى .

وكأن الإمام الجزري يرجّح قرآنية هذه الكلمات لا أنها تفسير ، ويرجّح الدكتور محمود الصغير أن يكون هذا ثابتاً في مصاحف آحادية ، فيقول : « وهذا يعني أن هذه المصاحف في ذمة الآحاد من الصحابة ، لأنه لم يتوفر لها الإجماع اللازم ، ولم تشهد العرضة الأخيرة ، وقد عرفت هذه المخالفات بالحروف » .

ثم ينقل الدكتور محمود قول ابن الجزري : « وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة ، أو إجماع الصحابة على المصحف العثماني »[٢] .

لكن هذا التأويل لا يصح إن كانت هذه الكلمات قرآناً ثم يجمع

---

(١) الدر المنثور للسيوطي : ١/ ٣٠٣ ، والنشر : ١/ ٤٥ ، والإتقان : ١/ ٧٧ .

(٢) مجلة البحوث الجامعية ص/ ١٤٣ .

الصحابة على استبعادها ، والقول بنسخ تلاوتها ضعيف كأي قول في نسخ التلاوة ، ثم إن هذه الزيادات عبارة عن تفسير وليست من الحروف كما ذكر الأخ الدكتور محمود ، لأن الحروف ثابتة مع المتواتر من القراءات ، وهذه مدرجة ، أي كلام خارج النص ، وتعد موضوعة إن ادعيت قرآنيتها فقط ، ولا تحل القراءة بها ، بل يعاقب من يقرؤها فكيف هي حرف ؟!

ويرى جولدزيهر أن السادة الحنفية قرؤوا : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] متتابعات ويسند هذا كما عند الطبري إلى أُبي وابن مسعود رضي الله عنهما ، وقال : « لقد حل ممثلو الرأي الأول ـ أي التتابع ـ هذه العقدة المشكلة بإقحام رأيهم في نص القرآن بزيادة كلمة موضحة »[1] .

فالراجح إذن أن السادة الحنفية هم الذين أقحموا هذه الكلمة فلا يصح أن تنسبه إلى صحابي ، وإذا كانت للصحابيين ، فهي متقدمة على حكم الحنفية وإقحامهم هذا ، ولو كان هذا عند ابن مسعود لكان خليقاً أن يحرق مصحفه ، لأنه مخالف ، ولكن المستشرق لا يفرق بين تفسير وقراءة . فالحنفية ينقلون تفسير أستاذ مدرستهم الفقهية ابن مسعود الذي فسر بزيادة كلمة على الآية ، لا أنه اخترق النص .

وثمة رأي فريد للدكتور فضل حسن عباس مفاده أن العلماء يعدون من الشواذ كلاً من الآحاد والشاذ والمدرج والموضوع ، وهذا غريب منه ، مع أنه لا يخالف ما ذكرنا من تعريف القراءة الآحادية ، ثم قال : « وأرى أنه لا ضرورة لهذا التقسيم ، فإن كان القرآن متواتراً ، فإن القراءات التي اعتمدتها الأمة ينبغي أن تكون كذلك ، وهذا التقسيم قد يوقع كثيرين في لبس ما أغنانا عن مثله »[2] .

---

(١) مذاهب التفسير ، ص/٢٦ ، وجامع البيان للطبري : ٧/١٨ـ١٩ .

(٢) إتقان البرهان ، د . فضل : ٢/١٦٤ـ١٦٥ ، و١٧٨ .

هـ ـ القراءة الشاذة :

وقد سبق تعريفها المتضمن فقدانها لشرط صحة السند وهي هكذا تشبه الحديث الضعيف ، وما دام الكثير لا يأخذون بالضعيف في العقيدة والأحكام وهو على الظن البعيد كلام نبوي ، فالقراءة الشاذة أولى بالاستبعاد ، خشية التقول على الله عز وجل بحجة واهية أو سند ضعيف .

وإذا كانت نسبة اختلافات القراءات المتواترة ضئيلة في نص القرآن الكريم ، فإن حجم الشاذ أقل ، ومع هذا تجد نفَساً طويلاً في إبراز المعوج وذكر الغرائب بروح عجائبية ، حتى ألّفت كتب في القراءات الشاذة ، مثل « القراءات الشاذة » لابن خالويه ( ٢٧٠هـ ) وهو مطبوع بعناية الغرب ممثلين بالمستشرق برجستراسر .

ونهل منها النحويون مما يربك المثقف وغيره ، هؤلاء الذين كانوا يستبعدون عن الاحتجاج الحديثَ النبويَّ ولو جاء متواتراً يستشهدون بالقراءة الشاذة وأبسط ما في نكرانها أنها ضعيفة السند إن لم تخالف الرسم وإن لم تأت بلغة عجيبة .

وعناية العلماء بالقراءات الشاذة لا تقتصر على النحويين مثل سيبويه وابن جني ( ٣٩٢هـ ) وابن الأنباري ( ٣٩٠هـ ) ، بل اهتم بها المفسرون مثل أبي حيان ( ٧٤٥هـ ) صاحب « البحر المحيط » ، وهو نحوي معروف ، والزمخشري في كشافه ، والإمام الشوكاني ( ١٢٥٠هـ ) في تفسيره « فتح القدير » وغيرهم .

وقد ذكر السيوطي[1] من رواة الشواذ الخزاعي ( ٤٠٨هـ ) الذي حكى عن أبي حنيفة رضي الله عنه قراءة باطلة للآية : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

---

(١) الإتقان : ١/ ٧٣ ، والنشر : ١/ ١٦ .

﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر : ٢٨] برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء ، بحجة إظهار مكانتهم ، وفي هذا تكلف واضح وفساد عقيدة واستخفاف بالقارئ .

وكان محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطّار ( ٣٦٢هـ ) قد قرأ بحروف تخالف الإجماع ، وكان نحوياً على المذهب الكوفي ، فقرأ الآية : ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا ﴾ . . [يوسف : ٨٠] « نجباً » أي أنجباء ، مع أنه لا يوجد وجه للنجابة في سياق القصة ، ولكنه الجمود والضلال في ذهن نحوي جاهل لا يخشى الله ، ولا علاقة لهذا الاعوجاج بمذهبه النحوي ، فلا نقبل كلام الرافعي رحمه الله : « فأزالها بذلك عن أحسن وجوه البيان العربي ، ولم يبال ما صنع إذ هو قد انفرد بها على عادة الكوفيين في الرواية »[1] .

وكان ابن مقسم مدركاً لمخالفته الأصول الثلاثة مضحياً بالسند إذ كان يقول : « إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهاً في العربية فالقراءة بها جائزة ، وإن لم يكن لها سند »[2] وكان قد عُقد له مجلس للمحاسبة والاستتابة فوقف وضُرب فتاب ورجع عن مقولاته ، ومع وضوح الدواعي والنتائج فقد تبعه الزمخشري كما في تفسيره .

ونذكر دعياً آخر وطبيعة خُلقه ، حتى يفهم المتعلقون بالشواذ عمن يأخذون أساساً ، فإنه منهل آسن ، إنه محمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ الذي لا نعرف متى جنت أمه به على الأمة الإسلامية وضعاف العقول منها ، المهم أنه قضى وسعدت الأمة بموته سنة ( ٣٢٨هـ ) .

---

(١) إعجاز القرآن مصطفى صادق الرافعي ، ص ٤٩٢ ، وراجع سيرته المنحرفة في : معجم الأدباء ، ياقوت الحموي : ٨/ ١٥٠ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري : ٢/ ١٢٤ .

قال ابن شنبوذ في إعلان توبته : « وقد كنت أرى حروفاً تخالف ما في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ، المجمع عليه ، والذي اتفق أصحاب النبي رضي الله عنه ورضي عنهم على تلاوته ، ثم بان لي أن ذلك خطأ ، فأنا منه تائب ، وعنه مقلع ، وإلى الله عز وجل بريء ، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا أن يُقرأ بغير ما فيه »[1] .

وكان منه هذا الإعلان في مجلس تحقيق بعد أن قُبض عليه واعتقل أياماً سنة ٣٢٣هـ ، وحضر المجلس الوزير محمد بن مقلة ، وحضره القضاة والفقهاء والقراء ، وكان بين هؤلاء المفتي أبو بكر الأمهري ( ٣٣٨هـ ) ، وعمر بن محمد بن يوسف القاضي وصاحب كتاب القراءات السبع ابن مجاهد ، ولم تنتزع منه هذه التوبة إلا بعد أن وبّخ وأغلظ ، فجرّد من ثيابه وضرب حتى تاب .

لكنه نقض توبته بعد ستة عشر شهراً ، وضجّ الحنبلية من أمره ، فحُمل إلى دار السلطان ، ونوظر ، والسلطان من وراء حجاب ، فعاد إلى التوبة ، لكن السلطان أمر بمعاقبته بالحبس[2] ، هذا هو مصدر الشواذ فكيف نحفل بها ، وأي حجة لغوية من كاذب ؟

ومع هذا يذكر الدكتور لبيب السعيد أن القراءة الشاذة ما خالف رسم المصحف وإن صح سندها ووافقت العربية ، ثم يذكر أنه اختُلف في حكم

---

(١) معجم الأدباء : ٨/ ١٧١ .

(٢) سجون بغداد زمن العباسيين ، صلاح الدين المنجد ، مجلة الرسالة ع/ ٦٤٠ ، ١٩٤٥ ، ص/ ٨٥ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٢٢٤ـ ٢٢٥ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان : ٣/ ٣٢٦ ، والشفا للقاضي عياض : ٢/ ٢٦٥ وشرح الشفا ، علي القاري : ٢/ ٥٤٤ ، وكتاب الأوراق أو أخبار الراضي بالله والمتقي بالله ، لأبي بكر الصولي ص/ ٦٣ .

القراءات الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل يجوز القراءة بها ؟[1]

وهل هذا سؤال ؟! وكم من موافق للرسم لا يؤخذ به لضعف سنده ، وهل من الطبيعي اليوم أن نطرح هذا السؤال بعد إقرار علماء كبار بتحريم قراءتها ؟!

وقد نقل الإمام المحدث ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ ، ولا يُصلّى خلف من صلّى بها .

وقال الإمام المحدث ابن الصلاح ( ٦٤٣هـ ) من الشافعية : « ماخلا القراءات العشر المتواترة والمستفيضة يقيناً وقطعاً ممنوع على العالم وغير العالم القراءة به منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارج الصلاة ، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أن يقوم بالواجب ذلك ، ويجب منع القارئ بالشواذ وتأثيمه بعد تعريفه ، وإن لم يمتنع عُزّر » .

ويمثل كلام الإمام النووي مذهب الشافعية في الأمر ، يقول في شرح المذهب وهو كتاب في فروع الفقه الشافعي لإبراهيم بن محمد الشيرازي ( ٢٧٦هـ ) : « ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة ، لأنها ليست قرآناً ، ولأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والقراءة الشاذة ليست متواترة ، ومن قال غيره فغالط أو جاهل » .

ولكن الغريب هنا ما نقل عن الإمام النووي من كلام ذكره في كتاب « الروضة » تبعاً للإمام الرافعي من الشافعية ، قال : « وتستوي القراءة

---

(١) ونقل هذا عن : الكلمات الحسان ، محمد بخيت المطيعي ، ص/١٠ ، وانظر الجمع الصوتي ص/٢٢١ ، وص/٢٢٢ .

بالسبع ، وكذا القراءة الشاذة ، إن لم يكن فيها تغيير معنى ، ولا زيادة حرف أو نقصان »[1] .

وقد اتفق فقهاء بغداد على تأثيم من قرأ بها واستتابته ، وعند الإمام ابن الحاجب ( ٦٣٠هـ ) شيخ المالكية أن القراءة بالشواذ لا تجوز في صلاة ولا غيرها ، فإذا كان القارئ جاهلاً بالتحريم عرِّف به وأمر بتركها ، وإن كان عالماً أُدّب ، فإن أصرّ حبس حتى يرتدع ، ويجب عليه أن يعيد الصلاة إن قرأ بها[2] .

وخالف السادة الحنفية ، فقالوا : يجوز الاحتجاج بها في الأحكام ، لأنها من قبيل التفسير ، وعدّوها بمنزلة خبر الآحاد المقبول في الأحكام ، والظاهر لنا أنها مجرد كلمات زائدة من الصحابة للتفسير أو نقله الصحابة عن النبي ﷺ ، ولا يحتج به على أنه قرآن ، وليست كل قراءة شاذة زيادة كلمة توضيحية .

وكأنما ينسى الإمام ابن الجزري شروط القراءة المقبولة ، يقول ناقلاً عن بعض أئمته : « وعلى قول من حرّم القراءة بالشاذ يكون عالم من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرّماً بقراءتهم الشواذ ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً ، وهم نقلة الشريعة الإسلامية ، فيسقط ما نقلوه ، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام ، والعياذ بالله ، ويلزم أيضاً أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يصلّوا قط ، لأن تلك القراءة محرمة ، والواجب لا يتأتى بفعل المحرّم »[3] .

---

(١) سفينة الراغب ودفينة المطالب ، ص/ ٦٦ـ ٦٧ .

(٢) البرهان للزركشي : ١/ ٣٣٣ ، وسفينة الراغب ودفينة المطالب ، محمد راغب ، ص/ ٦٦ ، وغيث النفع للصفاقسي ، ص/ ٨ .

(٣) النشر : ١/ ١٥ .

فإذا كان من صفات القراءة الشاذة فقدانها السند قبل كل شيء ، فكيف يصح عندنا أن الصحابة قد قرؤوا بها ، ولا نقبل مقولته بالغيرة على مقام الصحابة الكرام نقلة الشريعة ، فالشك في السند لا في الصحابة ، وهل قلّ قدر ابن عباس رضي الله عنهما أن أُسندت إليه أحاديث موضوعة كثيرة في المعراج وغيره ؟!

ويرى الدارسون اليوم ترجيح الاحتجاج بالقراءة الشاذة في اللغة ، على أنها لا تقل عن كثير من شواهد النحويين واللغويين من أشعار ، حتى إن من جمعها كان نحوياً وهو ابن خالويه كما ذكرنا آنفاً .

لننظر في قراءتهم للآية : « هو الله الخالق البارئ المصورَ » [الحشر : ٢٤] على أن الأخير مفعول به لما سبق ، مع ما نرى من تعمّل وتكلف في بترٍ يذهب ببهاء الآية ، وأي قاعدة نحوية عظيمة هذه ؟

لذلك نرى استبعادها من كل الكتب الدينية واللغوية ، ذلك لأنها مربكة ومشوشة وقد يظن قارئ أنها قراءة صحيحة ، أو تعلق بذهنه وتغيب عنه القراءة الصحيحة ، وإذا أخذت على أنها لفظ عربي فصيح لا يبعد عن أنه لفظ صحابي يحتج به لغوياً ، فإن هذا يقلل من قد سيتهم للنص القرآني .

إن التعلق بالقراءة الشاذة من دواعي الترف الذهني الباحث عن تأويلات وغرائب ، ولماذا نوجه قراءة شاذة نحوياً ، أو لماذا نقوّم المعوجّ ما دام عندنا القويم ، ولكن يبدو أن دعوى ( خالِفْ تُعرف ) قديمة في تراثنا .

ولا نوافق الدكتور عدنان زرزور فيما ذهب إليه من قيمة الشواذ لغوياً ، على أنها أغنى مأثور لغوي ، فليس كل ما يأتينا بتخطي الزمان نافعاً ، وليس كل تراث بناءً ، فكثير منه هدم ، ونرجو ألا يقع ما يطمح إليه من اهتمام منظم بالشواذ .

يقول : « لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة ، في مختلف الألسنة واللهجات ، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة ، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة »[1] .

ولا ندري أين أوثق الشواهد ومن هذه الشواذ ما هو موهوم أو مختلف ، ولعله وضع في العصر العباسي بعد زمن الاحتجاج ، وما حاجتنا للجديد إن كان مخالفاً ، لم لا يستبعد عن ساحة الدرس اللغوي عملاً بالقاعدة الأصولية مبدأ سد الذرائع ، ودفع المفاسد مقدم على جلب المنافع ؟

وقد أشار الإمام ابن حزم رحمه الله إلى أن رجال الجدل المسيحي رأوا في اختلاف القراء المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه عن القراءات المجمع عليها ثغرة ، حاولوا أن يطعنوا من خلالها في القراءة المقبولة[2] .

وقد وقع حذر ابن حزم ، فهذا جولدزيهر يقول في كتابه الذي شغل صفحات كثيرة منه حول أباطيل من القراءات : « فلا يوجد كتاب تشريعي ، اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً ، على أنه نص منزّل أو موحى به ، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات ، كما نجد في نص القرآن »[3] .

---

(١) دراسات قرآنية ، د . زرزور ، ص/ ٢١٤ عن القراءات القرآنية ، ص/ ٧ .

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم : ٢/ ٧٥ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/ ٤ ، وراجع الإسلام ، هنري ماسيه ، ص/ ١٢ـ ٢٢٢ .

**و ـ معرفة القرّاء :**

إن القراءات المتواترة انتقلت من الصحابة الكرام بأسانيدها المتينة ، إلى تابعيهم رضي الله عنهم ونشرها هؤلاء البررة في الأمصار ، إلى أن اشتهرت عند بعضهم من المتقنين الضابطين .

وكان أبو عبيد بن سلام ( ٢٢٤هـ ) أول من صنف في التعريف بالقرّاء ، وجعل عددهم خمسة وعشرين إماماً ، من بينهم السبعة[١] الذين اقتصر عليهم الإمام أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد ( ٣٢٤هـ ) ، فدوّن القراءات السبع ، وهو أول كتاب مطبوع في هذا المضمار ، ونذكر الآن تراجم القرّاء العشرة ورواتهم :

**١ـ عبد الله بن كثير الداري ـ ١٢٠هـ :**

وهو مقرئ مكة المكرمة ، وكان قد قرأ على عبد الله بن السائب ومجاهد بن جبر رضي الله عنه ، ودرباس مولى ابن عباس رضي الله عنهما ، وقرأ ابن عباس على أُبي بن كعب وزيد بن ثابت ، وقرأ أُبي وعمر وزيد رضي الله عنهم على النبي ﷺ .

وراويا ابن كثير هما : أحمد بن أبي بزة المكي ( ٢٥٠هـ ) ويعرف بالبزي ، ومحمد بن عبد الرحمن المكي ( ٢٩١هـ ) ويعرف بـ « قنبل » .

**٢ـ عبد الله بن عامر اليحصبي ( ١١٨هـ ) :**

مقرئ الشام ، قرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وأبي الدرداء ، وقرأ المغيرة على عثمان ، وقرأ عثمان وأبو الدرداء رضي الله عنهم على النبي ﷺ ، ولقي من الصحابة النعمان بن بشير

---

(١) النشر لابن الجزري : ١/ ٣٣ـ ٣٤ .

وواثلة بن الأسقع ، ويقال : إنه لقي عثمان نفسه وأخذ عنه مباشرة ، بحكم مولده سنة ( ٨هـ ) .

وراويا ابن عامر هما : هشام بن عمار الدمشقي ( ـ ٢٤٥هـ ) ، وعبد الله بن أحمد الدمشقي ( ـ ٢٤٢هـ ) المعروف بابن ذكوان .

**٣ ـ عاصم بن أبي النّجود الأسدي الكوفي ( ١٢٩هـ ) :**

قرأ على زرّ بن حبيش ، وقرأ زر على عبد الله بن مسعود ، وقرأ على أُبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أيضاً ، وعثمان وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم عن النبي ﷺ .

وراويا عاصم هما : حفص بن سليمان الدوري ( ـ ١٨٠هـ ) ، وأبو بكر شعبة بن عياش الخياط ( ـ ١٩٣هـ ) وهي القراءة المشهورة في البلاد العربية والإسلامية ، ولعل سبب الشهرة يعود إلى موقعه في العراق ، حيث تجمع كثير من المسلمين ، وإلى عدد الصحابة الذين أخذ عنهم وشهرتهم .

**٤ ـ أبو عمرو زبّان بن العلاء ( ١٥٤هـ ) :**

مقرئ البصرة ، قرأ على مجاهد بن جبر وسعيد بن جبير ( ـ ٩٥هـ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، كما قرأ على ابن كثير ، كل هذا في مكة ، ويحيى بن يعمر والحسن البصري ( ـ ١١٠هـ ) في المدينة ، وعاصم في الكوفة ، بسند متصل إلى النبي ﷺ .

وراويا أبي عمرو هما : حفص بن عمرو الدوري( ـ ٢٤٦هـ ) ، وصالح بن زياد السوسي ( ـ ٢٦١هـ ) .

**٥ ـ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ( ١٥٦هـ ) :**

وهو مولى عكرمة بن ربيع التيمي ، وقد قرأ على سليمان بن مهران

الأعمش على يحيى بن وثاب على زر بن حبيش على عثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ، كما قرأ عن جعفر الصادق رضي الله عنه وحمران بن أعين ، والمنهال بن عمرو وغيرهم بسند متصل إلى النبي ﷺ .

وراويا حمزة : خلاد بن خالد الصيرفي ( ٢٢٠هـ ) ، وخلف بن هشام البزار ( ٢٢٩هـ ) .

**٦ ـ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم ( ١٦٩هـ ) :**

مقرئ المدينة ، قرأ على أبي جعفر وسيأتي ذكره ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ومحمد بن مسلم الزهري ( ـ ١٢٤هـ ) بسند متصل إلى النبي ﷺ ، ولم يُذكر الصحابة في ترجمته .

وراويا نافع هما : عثمان بن سعيد ( ـ ١٩٧هـ ) الملقب بـ ( ورش ) ، وهي قراءة موجودة في المغرب العربي ، وعيسى بن ميناء ( ـ ٢٢٠هـ ) الملقب بـ ( قالون ) .

**٧ ـ الكسائي علي بن حمزة ( ١٨٧هـ ) :**

إمام القراء بالكوفة ، وهو نحوي معروف ، قرأ على حمزة وشعبة وإسماعيل بن جعفر ( ـ ١٨٠هـ ) بسند متصل إلى النبي ﷺ .

راويا الكسائي هما : حفص بن عمرو الدوري راوية أبي عمرو بن العلاء ، والليث بن خالد البغدادي ( ـ ٢٤٠هـ ) وهؤلاء هم أصحاب القراءات السبع المتواترة ، وبقية العشرة هم :

**٨ ـ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ( ١٣٠هـ ) :**

قرأ على ابن عباس وأبي هريرة ، وعبد الله بن عباس عن أُبي بن كعب رضي الله عنهم ، عن النبي ﷺ .

وراوياه هما : عيسى الحذاء المعروف بابن وردان ( ـ ١٦٠هـ ) ، وسليمان بن مسلم الزهري المعروف بابن الجماز ( ـ ١٦٠هـ ) .

**٩ ـ خلف بن هشام البزار ( ٢٢٩هـ ) :**

قرأ على يعقوب الأعشى وسعيد بن أويس وغيرهما بسند متصل إلى النبي ﷺ .

وراوياه هما : إدريس بن عبد الكريم الحداد ( ٣٩٢هـ ) ، وإسحاق بن إبراهيم المروزي ( ٢٨٦هـ ) ويعرف بالوراق .

**١٠ ـ يعقوب بن إسحاق الحضرمي ( ٢٠٥هـ ) :**

قرأ على سلام بن أبي سليمان الطويل ، ومهدي بن ميمون وغيرهما بسند متصل عن النبي ﷺ .

وراوياه هما : روح بن عبد المؤمن ( ٢٣٥هـ ) ، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي ( ٢٣٨هـ ) ويعرف بـ ( رويس ) .

والذي يلفت النظر هنا أن لكل قارئ راويين اثنين لا يزيد الرقم ولا ينقص ولا يذكر سبب هذا ، والراجح زيادة الثقة مع أن الذين أخذوا عن الإمام أكثر من اثنين ، وهذان أشهرهم من خلال الاستقصاء ، ويلحظ أن معظم القراء من الموالي ، من أصل فارسي على وجه الخصوص ، باستثناء ابن عامر وأبي عمرو فهما عربيان ، كما يلحظ عدم وجود عامر بن عبد القيس بين هذه الأسانيد ، وكان مقرئ البصرة ، أرسل مع أحد مصاحف عثمان .

ونوضح الآن بعض المصطلحات القرآنية[1] :

---

(١) راجع غيث النفع للصفاقسي ، ص/١٤ـ ١٥ ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، ص/١٢٠ـ١٢٦ .

١ ـ القراءة :

وهي ما ينسب للإمام من أئمة القراءات مثل إثبات البسملة في أول الفاتحة عند الأئمة : ابن كثير وعاصم والكسائي يُعد قراءة لكل منهم ، والأمثلة وفيرة .

٢ ـ الرواية :

وهي ما ينسب للآخذ عن الإمام ، ولو بوساطة ، مثل رواية ورش عن نافع ، ورواية البزي عن ابن كثير ، ورواية روح عن يعقوب .

٣ ـ الطريق :

وهي ما ينسب لمن أخذه عن الراوي وإن سَفَل ، فيقال : طريق الحلواني عن قالون ، وطريق الأصفهاني عن ورش ، وطريق جعفر النصيبي عن الدوري ، من طريقي : ابن الجلندى وابن ديزويه .

٤ ـ الوجه :

وهو على سبيل التخيير والإباحة ، فبأي وجه أتى القارئ أجزأه ، ولا يكون نقصاً في روايته ، مثال : البسملة بين السور ، والوقف بالسكون ، والإشمام والروم ، والمد الطويل والتوسط والقصر .

وقد نسب إلى الإمام العلامة ابن مجاهد الخلط بين القراءة والحرف ، لكونه اقتصر على سبعة قراء[1] ، وردد هذا الاتهام بعض من المعاصرين ، فبعضهم اتهمه بسبب الخلط ، وبعضهم الآخر اتهمه بالخلط بين القراءة والحرف .

ولكن هذا العالم الجليل كان يفرق حتماً بين القراءة والحرف ، ولم أجد عالماً قديماً اختلط عليه الأمر ولا نُسب إلى هذا الوهم أحد فلماذا

---

(١) راجع النشر : ١/ ٣٦ ، والمرشد الوجيز ص/ ١٥٠ .

نعظّم المسألة ونضخم مصادفة لا تقدم ولا تؤخر ؟! فالشبهة منتفية أساساً ، ولا يقول بهذا الخلط إلا جاهل كثير الجهل بالدين واللغة .

ويذكر الدارسون أن جمع ابن مجاهد محض مصادفة ، فاشتمل على عدد من الثقات ، وغاب عنه كثير لا يستهان بهم .

يقول العلامة ابن تيمية : « فلما أراد ابن مجاهد جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ، ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة ، أو أن هؤلاء في السبعة هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم »[1] .

والأمة تعترف بقراءات أخرى متواترة ثلاث ، على أنها مسألة خلافية بين تواترها وآحاديتها ، ولكن يبدو أنهم أرادوا التقليل من جهد ابن مجاهد بأن ثمة من هم أجلّ من قرائه ، لأنهم كانوا يحبون التزيد في هذا المجال ، ولا يزال اليوم من يفتخر بأنه يقرأ أكثر من قراءة ، وإن كان ثمة ما هو أولى في المعرفة الإسلامية وهموم الأمة وآلامها وآمالها .

وإلا ماذا نسمي هذا الإقلال من شأن القراءات السبع بأنها تشمل على صحيح وشاذ ، بعد إقرار ابن الجزري بأن ابن مجاهد تخير وانتقى وراعى طول الملازمة والضبط والأمانة لدى قرائه .

قال أبو شامة المقدسي : « واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها ، قد انتهت إلى السبعة القراء . . ونحن إذ قلنا : إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت ، فلسنا ممن يقول : إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة ، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه

---

(١) فتاوى : ١٣/ ٣٩٠ .

أنه ضعيف وشاذ بخروجه عن الضابط المذكور باختلال بعض الأركان الثلاثة »[1] .

**ز ـ دعوى القراءة بالمعنى :**

تلك فرية وفدت من بلاد الغرب ، ثم تلقفها دارسون عرب بقصد الدسيسة ، وأصلها روايات ضعيفة دالة على ظاهرة مرضية يرصدها كل من كان في قلبه مرض ، ومن هؤلاء بلاشير وجولدزيهر ، ومن العرب الدكتور طه حسين تلميذ مرجليوث في مبدأ الشك ، والدكتور مصطفى مندور تلميذ بلاشير في مبدأ الدس والطعن .

ولكن لا بد أن نبين أولاً المصادر القديمة التي اعتمدها هؤلاء ، وجعلوها أساساً قوياً ، وتركوا الصحيح المتين خلف ظهورهم ، مع ما نعرف من ادعائهم للمنهج العلمي ، فالشاذ هو المطلوب ، والغريب الفردي قابل للطعن على المعهود الجماعي الذي أجمعت عليه الأمة .

إن تراثنا يحوي الغث والسمين ، فتغذّى هؤلاء على الغث ، وحاولوا نشره ، كل بحسب طاقته ، فأساس القراءة بالمعنى استخدام المرادف حين يستعصي على القارئ متابعة الآية كما هي مقروءة بالإجماع .

ومما استندوا إليه ما ذكره أبو عبيد في فضائل القرآن لابن كثير من أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، كان يقرئ أحد الناس بالآية الكريمة ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان : ٤٣ـ٤٤] ، فقال الرجل : طعام اليتيم ، فكررها ، فلما وجده لا يحسن القول « طعام الأثيم » قال : أتستطيع أن تقول طعام الفاجر ؟ قال : نعم ، قال : قل .

ومن الاضطراب أن يسند هذا أيضاً عند الإمام الطبري غفر الله له إلى

---

(١) المرشد الوجيز ، ص/ ١٧٣ .

صحابي آخر هو أبو الدرداء رضي الله عنه ، كما هو واضح عند تفسيره للآية من غير أن يناقش سنداً أو متناً ، فالأمر لا يعنيه كثيراً ما دام هو من أنصار القراءة بالمعنى ، وذلك لأن الأحرف عنده مجموعة لغات .

أما الإمام ابن عبد البر ، فينقل هذا الخبر عن الإمام مالك عن ابن مسعود رضي الله عنهما ، ثم قال لمالك : أترى أن يقرأ كذلك ؟ قال : نعم أرى ذلك واسعاً ، قال ابن عبد البر : معناه أن يقرأ به في غير الصلاة ، وإنما ذكر ذلك عن مالك تفسيراً لمعنى الحديث ، وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة ، لأن ما عدا مصحف عثمان فلا يقطع عليه ، وإنما يجري مجرى السنن التي نقلها الآحاد ، لكن لا يقدم أحد على القطع في رده ، وقد روى عيسى بن القاسم في المصاحف قراءة ابن مسعود ، قال : أرى أن يمنع الإمام من بيعه ، ويضرب من قرأ به ويمنع ذلك ، وقد قال مالك : من قرأ في صلاة بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ، مما يخالف المصحف لم يُصل وراءه ، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم لا يعرج عليهم ، منهم الأعمش بن مهران[1] .

واللافت للنظر في هذه الرواية عدم تفريق ابن مسعود رضوان الله عليه بين دلالة الفاجر ودلالة الأثيم ؟! وكأن معاصي الظاهر كمعاصي الباطن ، ثم ما هذا الرجل الذي يقرن بين اليتيم المسكين الذي لا ذنب له وبين شجرة الزقوم ، وكيف استطاع لفظ هذه الكلمة القوية ، واستعصى عليه لفظ الأثيم ؟

والسؤال الوارد هو : إذا كان جواب الرجل : لا أستطيع ، فهل يدله على كلمة أخرى ؟ ولم تبين هذه الرواية على كل حال أن البدائل وحي ، وكأن الأمر تدخل شخصي منه ، ولماذا نجعل المتصيدين يقولون : بعض

---

(١) التمهيد ، ابن عبد البر : ٨/ ٢٩٣ .

القرآن من عند الصحابة ثم من عند المسلمين على مر العصور ؟

كما أن ما يذكر من سماح مالك بفتوى خاصة تقضي بقراءة ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩] فامضوا ، طبقاً لقراءة عمر رضي الله عنه ، مما يخالف المصاحف العثمانية ، فهي ليست قرآناً ، وهذه الفتوى نقلها ابن عبد البر ، وفيها السماح بقراءتها إلا في الفرض ، وهذا أمر عجيب !

والأعجب من هذا أن ابن شنبوذ[1] وضَّاع القراءات اعترف لدى التحقيق الذي أجري معه أنه خالف الجمهور وحده من غير اتصال بابن مسعود أو مالك ، وقرأ « فامضوا » كما كان قرأ ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف : ٧٩] بزيادة « صالحة » ، وقرأ ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة : ٥] ، « كالصوف » فما يعتمد عليه إذن لا يصل إلى الصحابة ، بل هو وضع عباسي الزمن ، والمؤلم اليوم أن يقول متخصص بالعلوم الشرعية اليوم : إن كلمة الصوف قراءة ، ذلك في حضور من لا يقيم الصلاة !

ومما يعضد اتهام هذا السند أن الإمام ابن الجزري قال : « وقد تمادى أناس ، فرأوا قراءة القرآن بالمعنى ، بدعوى أن ابن مسعود كان يجيز هذا ، وهو كذب على ابن مسعود ، فهو إنما قال : « نظرت القراءات فوجدتهم متقاربين ، فاقرؤوا كما علمتم »[2] .

وإذا كان هذا يصدر عن متخصص بالقراءات العلامة ابن الجزري ، فمن يظن نفسه بلاشير وأتباعه ، ولماذا لا يفرغ أنصاف العلماء وأنصاف

---

(١) راجع : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار للذهبي : ١/٢٢٣ـ ٢٢٤ والمصاحف ، لابن داود ، ص/٥٤ ، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، طاهر الجزائري ، ص/٣٩ـ ٤٠ .

(٢) النشر ، لابن الجزري : ١/٣٢ والنص في شعب الإيمان : ١/٣٧٣ ، وغريب الحديث لأبي عبيد بن سلام : ٣/١٥٩ .

المثقفين للاطلاع على المستقيم من الآراء والأخبار الصحيحة ؟ ولماذا لا يجرون دورة سنوية مثلاً يغربلون بها معلوماتهم حتى يستأهلوا اللقب العلمي ؟!

ومن المرويات التي يستندون إليها ما جاء عند الإمام الطبري ، إذ روى عن علي رضي الله عنه أنه « قال في الآية : ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة : ٢٩] : ما شأن الطلح ، إنما هو « طلع منضود » ، ثم قرأ : ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشعراء : ١٤٨] ، فقال له الحاضرون : هل تريد أن تحولها إلى هذا المعنى ؟ فقال علي رضي الله عنه : إن القرآن لا يُهاج اليوم ولا يحول »[١] .

ويستشهد جولدزيهر[٢] بهذا على صحة نظرية القراءة بالمعنى ، مع ما يحمله النص في خاتمته من حجة على دعوى المستشرق ، فهو يؤكد أنه لا يكون لأي صحابي تغيير حرف واحد من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ ، فإن كان ما ورد صحيحاً ، فهو منسوخ .

وقد آثر أبو السرار الغنوي أن يقرأ الآية : ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة : ٤٨] المرادف وهو : نسمة عن نسمة ، ويرى جولدزيهر أن هذا المرادف الذي يؤدي « المعنى نفسه كان يُحكم عليه قديماً بروح واسعة الحرية ، لأنه إذا كان المعنى لن يناله تغيير بل يزداد وضوحاً في بعض الأحيان »[٣] .

ولا يصح لغوياً أن تكون كلمة النسمة أوضح دلالة من كلمة النفس ،

---

(١) جامع البيان للطبري : ١٧/ ٩٣ وراجع فيه : ١/ ٢٩٤ ، ٥/ ٢٢٣ .

(٢) مذاهب التفسير ، ص/ ٥٢ .

(٣) مذاهب التفسير ص/ ٢٦ـ ٢٧ وراجع الكشاف : ١/ ١٩٤ ، والأمالي ، لأبي علي القالي : ٢/ ٨٠ .

إنما هو تحذلق من الغنوي هذا ، ثم إن هذا المستشرق الأخرق نقل هذه القراءة من الكشاف ، ولم يبين أن الزمخشري لم يكن يأخذ بها ، بل هي مرويات كتب الأدب .

والغنوي على أية حال من أجلاف العرب الذين لا تؤخذ عنهم لغة ولا يُعد قولهم فقهاً ، ومن قال له إن انحرافهم اللغوي كان مقبولاً ، حتى تُقبل منهم قراءة تخالف إجماع المسلمين ، بل تخالف الإمام الطبري الذي لم يعمل بالمذهب الذي ذهب إليه من قضية المرادف في هذا الموضع ؟!

وحجة هؤلاء أن ثمة حرية فردية مطلقة في النطق بالمرادف ، تبعاً لمقولة اللغات التي تفسر بها الأحرف ، ولا يفهم هؤلاء أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يُقرئ الناس بلغة هذيل ، فكتب إليه عمر رضي الله عنه : إن هذا القرآن نزل بلغة ولسان قريش ، فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل[1] ، فلا لغات في القراءات ولو صح هذا عن ابن مسعود فهو منهي عنه .

ولكن اختلاف القراءات كما هو مشهود في القراءات المتواترة اختلاف يستند إلى داخل التركيب في الكلمة مثل الغيبة والخطاب والجمع والإفراد ، وينذر أن يرد الاختلاف إلى اللغات .

وهذا مثل ما جاء في : أصوب بدلاً من « أقوم » في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل : ٦] ، ومثل : زقية بدلاً من « صيحة » في قوله عز وجل : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] مما يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه .

---

(١) فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني : ٩/ ٧ وسنن أبي داود .

وعلى هذا إن كان ثمة تسامح من قبل النبي عليه الصلاة والسلام في لفظ المرادف ، وصح السند يمكن أن نقول بنسخه ، والراجح أنها روايات ضعيفة .

وينبغي ألا نفتح الباب لمن يقول : القرآن جزء إلهي وجزء بشري .

والجدير بالذكر أن الرخصة ينبغي أن تبدأ من الموكّل بنشر الوحي عليه الصلاة والسلام ، لا أن يقرأ كل واحد بحسب ما يعرف ، لأن هذا يذهب بإعجاز القرآن الذي لا يأتيه الباطل والتبديل ، فمعنى التيسير في قوله : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ متابعة رخصة الوحي ، وقرين هذا قول عثمان : « فاقرؤوا كما علمتم » .

ومما يدل على أن القراءة سند ، وليست تصرفاً شخصياً في اللغة وأصواتها ، فقد « قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ( طه ) ولم يكسر ، فقال عبد الله (طه) وكسر ثم قال : والله هكذا علمني رسول الله ﷺ »[1] .

ومما يدل على أن اللهجات ليست سبباً في اختلاف القراءات حتى نطلق نظرية المعنى المهزوزة ، ذلك الاختلاف بين باعد وبعد ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [يونس : ٣٠] ، ثم إن الاختلاف أدّى إلى تغير في المعنى بين الأمر والإخبار ، وكذلك يُقال في « تتلو » و« تبلوا » حيث لم تتغير صورة الكلمة ، مع تغير معناها بين التلاوة والابتلاء ، وكل هذا قراءة متواترة[2] .

إن هذه الفرية تعتمد على استغلال المستشرقين لبعض المرويات لترويج التحريف بما سمي بنظرية القراءة بالمعنى ، مع أن حدّ النظرية

---

(١) الإتقان : ١/ ١٢٠ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، ص/٣٥٩ ، والقراءات السبع ، ابن مجاهد ، ص/ ٣٢٥ .

لا يكون في قضية استثناءاتها أكثر من موجباتها ، فهي إذن إطلاق الهوى وحنين إلى التحريف الذي تعوده اليهود ومنهم جولدزيهر .

وأي حقيقة علمية هذه التي تنتزع من كتاب الأغاني[1] لأبي فرج الأصفهاني ، حقيقة في تلاوة القرآن ، وكثير من الدارسين لا يعوّلون على هذا الكتاب لكثرة أكاذيبه في نقل أخبار الشعراء ، أنأخذ عنه الدين بعد هذا وقراءة القراء ؟

إن بلاشير الذي لا يستحيي من وضع آيات قرآنية كما جاء في كتابه « القرآن نزوله تدوينه ترجمته » يمكن أن يقول بنظرية المعنى وما هو أخطر منها ، ولكن الدكتور عبد الصبور شاهين قد رد عليه رداً مقنعاً كما رد عليه آخرون .

قال بلاشير : « خلال الفترة التي تبدأ من مبايعة علي عام ( ٣٥هـ ) حتى مبايعة الخليفة الأموي الخامس عبد الملك عام ( ٦٥هـ ) ، كانت جميع الاتجاهات تتواجه ، فالمصحف العثماني قد نشر نفوذه في كل البلاد ، إذ كان مؤيداً بنفوذ من شاركوا في عمله ، وقد كانوا يشغلون مناصب مهمة في الشام ، وربما كان هذا هو الوقت الذي نشأت فيه نظرية معينة ، تدل على أن إصلاح عثمان كان قد أصبح ضرورياً ، فبالنسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم ، وإنما روحه ومن هنا ظل اختيار الوجه ( الحرف ) في القراءات التي تقوم على الترادف المحض أمراً لا بأس به ، ولا يثير الاهتمام ، هذه النظرية التي يطلق عليها القراءة بالمعنى »[2] .

---

(١) راجع الأغاني : ٣/ ٦١ ، ومحاضرات الأدباء : ١/ ٣٨٥ .

(٢) القرآن ، بلاشير ، ص/ ٦٩ـ ٧٠ ، وتاريخ القرآن ، د . شاهين ، ص/ ٨٤ـ ٨٥ ورسالة الشواذ ، د . مصطفى مندور ، ص/ ١١٣ وما بعدها ، وراجع مثل هذه التخرصات عند د . طه حسين ، في الأدب الجاهلي ، ص/ ٩٩ .

وفي هذا الكلام تناقض لم يتعرض له التلميذ الوفي مصطفى مندور الذي صار بوقاً لدعاة الكفر والذي أضاف شواهد أخرى لم يذكرها أستاذه بلاشير ، وذلك في رسالة دكتوراه في بلد غربي بإشراف كافر .

لقد ضرب مندور صفحاً عن الروايات الصحيحة وعن عمدة المشافهة في القراءات ، كما أعرض عن تناقض بلاشير إذ كيف يبسط مصحف عثمان نفوذه على المسلمين ثم لا يكون نص القرآن بحرفه هو المهم عند بعض المؤمنين ، حتى تصبح القراءة بالمعنى جهداً للناس .

## ج ـ فوائد القراءات :

### ١ ـ الإعجاز :

إن تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق النبي الذي جاء به ﷺ ، فهذه القراءات لا تؤدي إلى تناقض بل إلى تنوع ، فكله يصدق بعضه بعضاً ، فتعدد الأحرف والقراءات هو تعدد في الإعجاز ، وذلك لأن نظم القرآن المعجز يجري في كل قراءاته[1] ، وفي هذا حفظ للسان العرب وأساليبهم .

ولكن لا سبيل إلى القياس على القراءات والقراءة بغير ما وصلنا كأن نقدم ونؤخر ، ونفرد ونجمع ، ونذكر ونؤنث فهذا حرام قطعاً ، فالأمر كان رخصة دالة على إعجاز .

### ٢ ـ التسهيل :

ففي بحث القراءات دلالة راسخة على سمة التسهيل في منهج التشريع

---

(١) راجع علوم القرآن ، نور الدين عتر ، ص/ ١٥٤ ، والبينات المعجزة ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ص/ ١٣٨ ـ ١٤٦ ، وعلوم القرآن ، د . قحطان الدوري ، ص/ ٤١ ، ومناهل العرفان : ١/ ١٤٢ .

الإسلامي ، فدلّت الرخصة على رحمة مثالية في الدين ، ودلّت على واقعيته ، إذا واءمها المقام ، والله عز وجل خالق كل شيء ، وهو عليم لمّا خلق المقامات بما يناسبها من مقالات .

٣ ـ بيان الأحكام :

قال عز وجل : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة : ٦] ، فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم بنصب لام أرجلكم ، وقرأ بقية القراء بخفضها ، فكان في قراءة النصب دليلاً على وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، واتخذ بعضهم من قراءة الجر دليلاً على مسح الخفين .

قال الصنعاني رحمه الله ( ـ ١١٨٢هـ ) : « على أنه قد يقال : قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس ، فيجعل على مسح الخفين كما بيّنته السنة »[(١)] ، جاء عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : « كنت مع النبي ﷺ ، فتوضأ ، فأهويت لأنزع خُفّيه ، فقال : « دعها ، فإني أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما »[(٢)] .

ومنه بيان ما يحتمل أن يكون مجملاً ، كما في الآية : ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، قرئ بالتشديد والتخفيف يطّهرن ويطهُرن ، فقراءة التشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف عند الجمهور فالحائض لا يحل وطؤها بانقطاع الدم ، حتى تتطهر بالماء .

إن هذه القراءات المتواترة كما بينا وهي من الله عز وجل ، وهي قائمة

---

(١) سبل السلام : ١/ ٨٨ ، وراجع الوافي في شرح الشاطبية ، ص/ ٢٥١ .

(٢) البخاري ومسلم .

على اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض ، كما أن الذي نشهده في المصاحف أن القراءات التي تشمل على زيادة ونقصان أو تقديم وتأخير أقل بكثير من القراءات المشتملة على الكيفيات الصوتية والصرفية .

وما قدم لنا فيها زاد وفير دينياً ولغوياً ، يغنينا عن النهل من القراءات الشاذة التي جاء في تعريفها فقدان السند القوي ، فإذا كان الحديث الضعيف ـ كما أسلفنا ـ لا يعتد به في العقيدة والأحكام فكيف نأخذ بالسند الضعيف في قول رب العالمين ، وهو المصدر التشريعي الأول ، مع أن الآحادي الذي هو أقوى من الشاذ مقبول في الحديث مستبعد في القراءات .

وبعد ليس لقارئ ، مثقفاً كان أم عامياً ، أن يأخذ بقراءة ، وينكر سائر القراءات ، فإن هذا أفظع من إنكار الحديث المتواتر الذي يوجب إنكاره الكفر ، لزيادة تواتر القراءة على تواتر الحديث النبوي ، فالسبع متواترة ، ويمكن أن نعدّها أشكالاً من القرآن الكريم فدعوى القراءة الواحدة أخطر من دعوى اتخاذ مذهب فقهي واحد وإنكار غيره ، وذلك لأن المذاهب قائمة على اجتهاد الأئمة ، وأن القراءات سماع ولا قياس فيها ، فالتعصب للمذهب كفر أو دين آخر ، والأشد كفراً التعصب لقراءة واحدة ، فاللائق العصري أن نفيد اليوم من هذه الرخصة الإلهية ، نتبع قراءة عاصم في بلادنا مع إقرارنا بسائر القراءات ، ولو كان من غير الاطلاع عليها والانشغال بها عن فاعلية القرآن في النفس والمجتمع .

ولا بأس أن نذكر رأي الدكتور طه حسين ربيب مرجليوث ونولدكه ، يقول : « إن قوماً من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ ، نزل بها جبريل على قلبه ، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة ، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به ، سوى ما روي في الصحيح

من قوله ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمَزاً في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ، للناس أن يجادلوا فيها ، وأن ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها »[1] .

ولم يفهم باتباعه ( الأعمى ) لأسياد الكفر أن تدخل اللهجات يلغي في نهاية الأمر سياق الآية ويقضي على معناها ، وإذا كان الأمر اجتهاداً فليقرأ كل مسلم اليوم الأفريقي والأوروبي ، والأمريكي كل بحسب لهجته ، مما سيؤدي ـ والعياذ بالله ـ إلى الإلغاء ثم التبديل .

والناس إذن كان يقلد بعضهم بعضاً ، وليس ثمة وحي في الأمر ، فما أكثر حمقهم وجرأتهم على كتاب الله ، لهذا التواطؤ الذي يدوم سنوات على الكذب على كتاب ربهم ، في نظر طه حسين ، فأي أمة هذه وأي إجرام يطول عهوداً ، ثم إن هذا الحديث الذي لا يعجبه سنداً ودليلاً هو حديث متواتر ، فماذا أبقى لنا من السنة أيضاً ؟

ولكن كره بعض العلماء أن يشتمل المصحف الواحد المكتوب على أكثر من قراءة ، وعدُّوه كما ينقل أبو عمرو الداني من « أعظم التخليط وأشد التغيير للمرسوم »[2] ، مع أن عدد أمكنة خلاف الرسم لا يتجاوز ثمانين موضعاً كما في كتب المصاحف ، كذلك نعى الشعراني ( ـ ٩٧٣هـ ) رحمه الله على قراء زمانه أنهم يعمدون إلى الجمع بين القراءات في التلاوة الواحدة[3] .

---

(١) في الأدب الجاهلي ، د . طه حسين ، ص/ ٩٨ ـ ٩٩ .

(٢) المحكم في نقط المصاحف ، أبو عمرو الداني ، ص/ ٢٠ .

(٣) الدرر المنثورة في زبد العلوم المشهورة ، الشعراني ، ص/ ٨ .

وثمة كلمة قالها الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية العربية السورية رحمه الله تعالى ، لما سأله أحد الطلاب عن تعلم القراءات السبع ، فأجابه : « تعلم سبع لغات عالمية واعمل على نشر الإسلام » فهذه هي المعرفة الألزم في الوضع الراهن .

ولو عدنا إلى الواقع لوجدنا إسرافاً في تعلم بعضهم للقراءات ، مما يحجم من المعارف الإسلامية الأخرى ، بل قد يحجّم من دعوة القرآن نفسه إلى اتباع السنة ونشر الدعوة والنظر في الكون وغير هذا من الأوامر والنواهي ، وهذا من باب الخلط بين الأولويات والثانويات في المعرفة وسيرورة الدعوة .

وثمة مقال للدكتور محمد حبش[1] يوضح هذه النصيحة ، يذكر فيه أن عدد الكلمات التي تقرأ على وجه واحد ما يبلغ نسبة ٣ر٩٪ من كلمات القرآن ، لأن ( ١١٨٣ ) كلمة تقرأ على وجهين ، و( ٧٣ ) كلمة تقرأ على ثلاثة وجوه ، و( ٢١ ) كلمة تقرأ على أربعة وجوه ، و( ٣ ) كلمات تقرأ على خمسة وجوه ، وكلمة واحدة تقرأ على ستة وجوه : ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : ١١١] أرجئه : مع واو بعد الهاء لفظاً ، أرجئهُ ، أرجهي ، أرجِهِ ، أرجِهْ ، أرجئْهِ . فالذي يختلف في قراءاته يبلغ ٧ر١٪ من كلمات القرآن ، وهذا القدر الضئيل لا يحتاج إلى تكريس حياة الكثيرين لأجله ، بل يقتصر الأمر على بعض العلماء ، ليكونوا أهل الذكر في هذا العلم ، خصوصاً أن ثمة قراءة واحدة يقرأ بها معظم المسلمين ويبلغون ٩٥٪ في العالم الإسلامي وفق إحصاء تقديري ، والبقية أي ٥٪ توزع على قراءات نافع وأبي عمرو وابن عامر وابن كثير فقط من بين القراءات العشر .

---

(١) القراءات القرآنية ، د . محمد حبش ، مجلة نهج الإسلام ٤/ ٣٣ ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٨ ، ص/ ١٣٨ ، ١٤٧ .

بقي أن نقول : يجوز التلفيق بين القراءات ، فنقرأ آية على قراءة ابن عامر ، وآية تتلوها على قراءة عاصم ، فالتلفيق في المذاهب الفقهية جائز ، وفي القراءات زيادة اعتقاد بصحة القراءة الأخرى أعمق من اعتقاد صحة المذهب الفقهي الآخر ، لأن المذهب اجتهاد ، والقراءة نص ، لا مجال لإعمال العقل فيه ، ولأن القراءة متواترة من حيث السند والمذهب كذلك ، ولكن النص أقوى من القياس .

* * *